المجلّة الأردنيّة في

# اللُّغة العربيّة وآدابها

## مجلّة علميّة عالميّة محكّمة

المجلد (٤) العدد (١) ذو الحجة ١٤٢٨هـ / كانون الثاني ٢٠٠٨م

رئيس التحرير
أ.د سمير الدروبي

سكرتير التحرير
سالم سليمان الجعافرة

هيئة التحرير

| | |
|---|---|
| أ.د. نهـ .اد الموسـ ى | أ.د. أنـ ور أبـ و سويلـم |
| أ.د. يوسـ ف بكـ ار | أ.د. صـ لاح جـ رار |
| أ.د. محمـ ود مغالسـ ة | أ.د. خـ الـ د الكـ ركـ ي |

الهيئة الاستشارية للمجلة

| | |
|---|---|
| أ.د عبدالكـ ريم خـ ليـ فة | أ.د ناصر الديـ ن الأسـ د |
| أ.د مـ حمـ ود السـ رة | أ.د شاكـ ر الفـ حام |
| أ.د أحـ مد الضـ بيب | أ.د عبـ دالمنـ عم مـ رتاض |
| أ.د أحمد مطـ لـ وب | أ.د عبدالسـ لام المسـ دي |
| أ.د محـ مد بن شـ ريفه | أ.د عبدالعـ زيـ ز المقـ الح |
| أ.د عبـ دالعزيز السادـ ع | أ.د عبدالقـ ادر الزيـ اتـ ي |
| أ.د عبدالجلـ يل عبدالمهـ دي | أ.د صـ لاح فـ ضـ ل |

التدقيق اللغويّ

أ.د. حسام الدين مبيضين (انجليزي)
د. جـزاء محمـ اروة (عربـي)

التنضيد والاخراج الضوئيّ
نهلة عبدالكريم يونس

# أثر المخالفة الصوتية بين (العلل وأشباهها) في بناء الكلمة العربية

د. محمود سالم خريسات*

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٦/١٢/١٠ تاريخ القبول: ٢٠٠٧/٦/١١

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى ملاحظة أثر المخالفة الصوتية بين (الحركات وأشباهها) في بناء الكلمة العربية، وذلك في جوانب لغوية مختلفة. ولمعرفة ذلك تتبع الباحث مفهوم المخالفة عند القدماء والمحدثين، وغايتها، وحكمها، والاختلاف في المصطلح الدال عليها، ثم عرض لأثر المخالفة في مسائل لغوية مختلفة، وبعض وجوه القراءات القرآنية، وبيّن الباحث ما قيل في هذه المسائل مما يتصل بموضوع المخالفة. ومن هذه المسائل حركة نون المثنى، ونون جمع المذكر السالم، ونون الأفعال الخمسة، ونون التوكيد الثقيلة، وتحريك تاء جمع المؤنث السالم بالكسرة في حالة النصب، وبعض الصيغ الصرفية، ونماذج من القراءات القرآنية. وتوصل الباحث إلى أن للمخالفة الصوتية بين (الحركات وأشباهها) أثرًا واضحًا لا يمكن تجاهله ولا إهماله في أي دراسة صرفية أو صوتية تعرض لمسائل هذه الظاهرة.

**الكلمات الدالة:** المخالفة الصوتية، توالي الأمثال، الأصوات، تقليل الجهد، الحركة، شبه الحركة.

## Abstract

## The effects of dissimilation between vowels and semi- vowels in the Arabic word

**Dr. Mahmood Salim Khraisat**

The study aims at investigating the effects of dissimilation between vowels and semi-vowels in the Arabic word from different linguistics aspects. The researcher has tracked the concept of dissimilation in the old and modem linguists, its purpose, its judgment and the disagreement in terms that demonstrating it. The researcher also tackles the effects of di¤:similation in other linguistics issues and some Quranic reciting' variations. The researcher has shown what has been said in regard the dissimilation issues such as the issue of the noon of dual, the noon of the sound mRsculine plural, the noon of the five verbs, the noon of the heavy emphasis, the taa of the sound feminine plural in the subjunctive mood, some morphological forms and some Quranic reciting. The researcher concluded that the dissimilation has clear and undeniable effect that can not be ignored or disregarded in any morphological or phonetical study tackling such issues.

* قسم اللغة العربية، جامعة الإسراء الخاصة.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

المخالفة عكس المماثلة، فإذا كانت المماثلة تسعى إلى تماثل الأصوات المتقاربة تماثلا كليا أو جزئيا، فإنّ المخالفة تسعى إلى المباعدة بين الأصوات المتماثلة أو المتشابهة. لكن الظاهرتين تهدفان إلى غرض واحد. ذلك أن طلب الخفة، وتقليل الجهد المبذول، وتسهيل طريقة النطق، هو من أهم ما تسعى إليه هاتان الظاهرتان، وفي هذا يقول محمد جواد النوري: "ولا شك في أنّ هذا التعاقب المتخالف وغير المتماثل للحركات في تلك التشكلات البنيوية من شأنه أن يحقق نوعاً من اليسر والانسجام النطقي بين الأصوات المتجاورة ، وخاصة أنه يؤدي إلى إحداث انتقال رتيب، أو لنقل منتظم بين الحركات السهلة أو الخفيفة، والحركات المغايرة لها في هذه الصفة"(١).

وتعدّ المخالفة الصوتية مسؤولة عن خلق تشكيلات بنيوية مختلفة لكثير من الكلمات المضعفة في الأصل والتي حدثت فيها مخالفة صوتية بين المتماثلين أو المتشابهين. (٢) ومن هنا فالمخالفة الصوتية تسهم في زيادة مباني العربية، وزيادة مفرداتها.

كثرت تعريفات الدارسين للمخالفة الصوتية، فهي عند إبراهيم أنيس أن الكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة ينقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم المخالفة بين الصوتين المتماثلين. (٣)

فإبراهيم أنيس يشترط أن يكون الصوتان اللذان تقع بينهما المخالفة متماثلين تماثلاً تاماً، أي أنهما متفقان في المخرج والصفات، وبالتالي فالصوتان صوت واحد مكرر.

وشرط التماثل التام ذكره كذلك عبده الراجحي في تعريفه لهذه الظاهرة الصوتية، قال: "أما المخالفة فتحدث في الكلمات التي تشتمل على صوتين متماثلين كل التماثل".(٤) وغالب فاضل المطلبي من الذين يرون أنه يشترط لحدوث المخالفة الصوتية أن يكون الصوتان متجاورين ومتماثلين تماماً. (٥)واشترط رمضان عبد التواب لحدوث المخالفة الصوتية أن يكون الصوتان متماثلين تماثلاً تاماً، وأن يكونا في كلمة واحدة. (٦)لكنه لم يشترط التجاور التام بين الصوتين حتى

(١) ينظر: النوري، محمد جواد، من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، **البلقاء للبحوث والدراسات**، م٢، ع١، ١٩٩٢، ص ١٠٥.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٠١.

(٣) أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغوية**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٩، ص ٢١٠.

(٤) الراجحي، عبده، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩، ص ١٤٣.

(٥) انظر: المطلبي، غالب فاضل، **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**، منشورات وزارة الثقافة العراقية، ١٩٧٨، ص ١١٦.

(٦) انظر: عبد التواب، رمضان، **لحن العامة والتطور اللغوي**، القاهرة، ط١، ١٩٦٧، ص ٤٠؛ عبد التواب، رمضان، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، د.ت، ص ٣٧. وعبد التواب، رمضان، التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية، **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، م٥٠، ج١، ١٩٧٥، ص ١٦٣.

تتم المخالفة، قال: "وليس من اللازم أن يكون الصوتان متجاورين في الكلمة".[١] وشرط التماثل التام قال به كل من: صبيح التميمي[٢]، و عبد القادر مرعي الخليل[٣]، و أحمد علم الدين الجندي[٤]، وعبد الغفار حامد هلال[٥].

ويرى الباحث أنّ شرط التماثل التام ضروري لحدوث المخالفة بين الصوامت فقط، أما العلل وأشباهها فليس من الضرورة أن يكون الصوتان متماثلين تماثلا تاماً، ولا متجاورين تجاوراً مباشراً حتى تحدث بينهما مخالفة صوتية. ومن هنا فقد ذهب جان كانتينو (Jean Cantineau)إلى أنّ التباين يحدث في المثلين أو في الصوتين المشتركين في الصفات، أي المتقاربين إذا كانا متجاورين[٦]. وهذا ما يراه كذلك صلاح الدين حسنين[٧]، وكذلك فوزي الشايب[٨]. والطيب البكوش[٩]، ومولاي عبد الحفيظ[١٠]. بينما لم يشترط محمود فهمي حجازي التماثل التام ولا التجاور لحدوث المخالفة الصوتية[١١].

ويرى برتيل مالمبرج(Malmberg, Bertil) أنه إذا كان الصوتان متجاورين تماماً ولا يفصل بينهما فاصل، فإنّ الناتج ممايزة وليس مخالفة، قال: "أما إذا كان الفونيمان متصلين عُرف بالممايزة"[١٢]. ويرى علي عبد الواحد وافي أن الصوتين المتماثلين إذا تجاورا أو تقاربا فإنهما يتنافران أحيانا[١٣]. لذلك تحدث المخالفة بين الصوتين المتماثلين في هذه الحالة.

---

(١) عبد التواب، **لحن العامة والتطور اللغوي**، ص ٤٠.

(٢) التميمي، صبيح، ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية، **مجلة كلية الدعوة الإسلامية**، ليبيا، ع٧، ١٩٩٠، ص ٣٦٥.

(٣) مرعي، عبد القادر، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٣، ص ١٣٩.

(٤) الجندي، أحمد علم الدين، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، طبعة جديدة، ١٩٨٣، ٢٤٩/.

(٥) هلال، عبد الغفار حامد، **أصوات اللغة العربية**، ط٢، ١٩٨٨، ص ٢٨٨.

(٦) كانتينو، جان، **دروس في علم أصوات العربية**، ترجمة صالح القرمادي، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٦٦، ص ٢٦.

(٧) حسنين، صلاح الدين، **المدخل إلى علم الأصوات**، دراسة صوتية مقارنة، دار الاتحاد العربي للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨١، ص ٨١.

(٨) الشايب، فوزي، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، عالم الكتب الحديث، اربد – الأردن، ط١، ٢٠٠٤، ص ٢٩٨.

(٩) البكوش، الطيب، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، ط٣، ١٩٩٢، ص ٧٢.

(١٠) عبد الحفيظ، مولاي، **الإبدال في اللغة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٩٠، ص ٣٠٥.

(١١) حجازي، محمود فهمي، **مدخل إلى علم اللغة**، دار قباء، القاهرة، طبعة جديدة، د.ت، ص ٨٧.

(١٢) مالمبرج، برتيل، **الصوتيات**، ترجمة محمد حلمي هليل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية، ١٩٩٤، ص ١٢٠.

(١٣) ينظر: وافي، علي، **علم اللغة**، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط٧، د.ت، ص ٢٩٩.

ولم يُشر أحمد مختار عمر إلى مسألتيْ التماثل والتجاور عند حديثه عن ظاهرة المخالفة الصوتية، فهو يُعرّفها بأنها: "تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين"(١). وهذا ما أشار إليه مالمبرج(Malmberg,Bertil)، إذ قال: "ويُعرّف التغيير الفوناتيكي الذي يؤدي إلى تعميق الفروق بين فونيمين تفصل بينهما فونيمات أخرى بالمخالفة".(٢) ومن هذا المفهوم للمخالفة عند مالمبرج(Malmberg,Bertil) فإنه يشترط أن لا يكون الصوتان متجاورين حتى تحدث المخالفة.

ولم يشر ماريوباي(Pei, Mario) كذلك إلى مسألة التجاور بين الصوتين المتماثلين لحدوث المخالفة، قال: "المخالفة وهي عكس السابقة (يقصد المماثلة)، أي جعل الصوتين المتماثلين غير متماثلين"(٣) فهو بهذا لم يشر إلى المجاورة ولا التشابه.

**المخالفة عند علماء السلف**

لقد عرف علماء العربية القدماء ظاهرة المخالفة منذ عهد مبكر، وذلك منذ نشأة الدراسات اللغوية. فقد عرفها الخليل بن أحمد(ت ١٧٠هـ/٧٨٦م)، ولكنه لم يطلق عليها مصطلح المخالفة تحديداً، وإنما استخدم صيغة الفعل لوصف هذه الظاهرة فقال: "وأمّا (مهما) فإنّ أصلها (ماما) ولكن أبدلوا من الألف الأولى هاء ليختلف اللفظ".(٤)

وتتابعت ملاحظات علماء السلف حول هذه الظاهرة، فجاء سيبويه(ت ١٨٠هـ/٧٩٦م) وكتب باباً سمّاه: "باب ما شذّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف"(٥). والشيء الذي يلحظ على هذا العنوان رغم بساطته، أنه يشتمل على أكثر من أمر. فهذا النوع من المضعّف مما تجوز فيه المخالفة يعدّه سيبويه من الشاذ، ثم اختيار أحد أصوات العلّة للمخالفة بين المثلين الصامتين، وذلك لخفتها وسهولة نطقها مقارنة بالصوامت، وخاصة المكررة منها، ثم بيان سيبويه غاية هذا الإبدال – كما وصفه – وهو كراهية التضعيف. علماً بأن سيبويه يتكلم هنا عن المخالفة بين الصوامت فقط.

---

(١) عمر، أحمد مختار، **البحث اللغوي عند العرب**، دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ص ١٣٤.

(٢) مالمبرج، **الصوتيات**، ص ١٢٠.

(٣) باي، ماريو، **أسس علم اللغة**، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٩٧٦، ص ١٤٧.

(٤) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ/٧٨٦)، **العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٥٨.

(٥) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ/٧٩٦م) **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت، ٤/٤٢٤.

وذكر المبرد(ت ٢٨٦هـ/٨٩٩م) كذلك أن الياء تبدل مكان ثاني المثلين لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد[١]. وأشار أبو عبيدة إلى هذه الظاهرة فقال: "العرب تقلب حروف المضاعف إلى ياء[٢]. وقال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ/٨٢٢م): "والعرب تبدل في المشدد الحرف منه بالياء والواو".[٣]

وضمّن ابن جني (ت ٣٩٢هـ/١٠١٨م) كتابه الخصائص باباً أطلق عليه: "باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أنقل منه لضرب من الاستخفاف"[٤] تكلم فيه عن إبدال إحدى الياءين واواً للمخالفة بين المثلين. وبيّن فيه أن التماثل ثقيل والتخالف أثقل، لكنّ الغاية النهائية من هذه العملية (عملية العدول هذه) هي طلب الخفة. فقد يكون نطق الصوتين المتماثلين في بعض الأحيان ليس سهلاً، ويحتاج إلى جهد عضلي كبير كما في (الحييان) و (الدوّان) و(الدنّار) وغيرها مما يضطر الناطق إلى اللجوء إلى المخالفة بين المثلين للتغلب على هذه الصعوبة وتخفيف الجهد المبذول، ثمّ تحقيق السهولة في النطق. ذلك أن نطق الصوتين المتماثلين المتجاورين يحتاج إلى جهد عضلي أكبر من نطق الصوتين المختلفين المتجاورين، علماً بأن تتابع الأصوات المتماثلة مكروه في العربية وثقيل على المتكلم؛ لذا لجأت العربية إلى المخالفة بين المتماثلين، وفي هذا يقول رمضان عبد التواب: "والسبب في المخالفة من الناحية الصوتيّة، هو أنّ الصوتين المتماثلين محتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين صوتاً آخر"[٥]. فالمقصود هو التخلص من تتابع الأمثال، وذلك بأن يؤدي المتكلم حركة نطقية واحدة، وكان الأصل أن يؤديها مرتين إذا كان الصوتان متماثلين[٦]. ومن هنا فإن ما ذهب إليه ابن جني في هذه المسألة إنما كان للتخلّص من ثقل تكرار الأصوات المتماثلة، وهذا موضّح في موطنه من هذا البحث[٧]. فالهدف هو الهروب من توالي الأمثال لما في تتابعها من صعوبة في النطق وليس

---

(١) المبرد، محمد بن يزيد(ت ٢٨٦هـ/٨٩٩م) **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ٢٤٦/١.

(٢) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب (ت ٢٤٣هـ/٨٦٦م)، **الإبدال**، تحقيق حسن محمد أشرف، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ١٣٣.

(٣) الفراء، أبو زكريا(ت ٢٠٧هـ/٨٢٢م)، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت، د.ت، ٢٦٧/٣.

(٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان ، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠، ٢٠/٣.

(٥) عبد التواب، **التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه**، ص ٤١.

(٦) انظر: فندريس، **اللغة**، تعريب عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، د.ت، ص ٩٤.

(٧) انظر: **ص٣١ من هذا البحث**، وابن جني، **الخصائص** ٢٠/٣.

البحث عن الأثقل، قال المبرّد: "واعلم أنّ التضعيف مستثقل...، وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد"(١).

هذه بعض الإشارات التي تدل صراحة على أنّ علماء السلف قد عرفوا هذه الظاهرة، وإن لم يفردوا لها أبواباً خاصة وموسّعة في مؤلفاتهم، ومن غير أن يطلقوا عليها مصطلح المخالفة. لكن هذه الإشارات تدلّ على أنهم فطنوا لهذه الظاهرة، ولم يهملوها أو يجهلوها.

لكن يبدو أنّ إبراهيم أنيس لم يكن راضياً عن هذا الجهد المتواضع لعلماء السلف في ما يخصّ هذه الظاهرة اللغوية إذ قال: "ولم يفطن علماء العربية القدماء لهذه الظاهرة، أو لم يولوها ما تستحق من عناية، واضطرب تفسيرهم لها"(٢).

وبعد أن عرض بعض الإشارات التي وردت عند سيبويه وبعض علماء السلف قال معقباً على ذلك: "والحقيقة أن الأمر أكبر من تلك الإشارات التي لا تقنع الباحث المدقق؛ لأننا نلحظ كثيراً من الكلمات التي تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة يتغير فيها أحد الصوتين إلى صوت لين طويل – وهو الغالب – أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين في بعض الأحيان ولا سيما اللام والنون".(٣)

والباحث إذ يوافق إبراهيم أنيس في ما ذهب إليه من أنّ علماء السلف لم يهتموا بهذه الظاهرة اهتماماً كبيراً، لكنه يرى أنهم فطنوا لهذه الظاهرة وعرفوها وتكلّموا عنها. ويرى كذلك أن أنيس كان قاسياً في حكمه هذا على القدماء من حيث جهدهم في ما يختص بهذه الظاهرة.

أما أحمد علم الدين الجندي فقد أشار إلى جهود القدماء في هذه الظاهرة، ورأى أنها جهود متواضعة، لكنه لم ينكر هذه الجهود ولم يقلل من أهميتها رغم قلتها، قال: "ونرى نتفاً من تلك الظاهرة في كتب العربية".(٤)

والمخالفة ظاهرة صوتية تشيع في معظم اللغات، ولكنها في العربية قليلة مقارنة بغيرها من اللغات من جهة، ويشيوع ظاهرة المماثلة الصوتية من جهة أُخرى. وفي هذا يقول فوزي الشايب: "والمخالفة بوصفها أثراً لقانون الاقتصاد في الجهد ظاهرة صوتية تشيع في معظم اللغات، وقد ذهب بعضهم إلى أنّ المخالفة أقلّ من المماثلة".(٥)

---

(١) المبرد: **المقتضب**، ٢٤٦/١، وانظر: سيبويه: **الكتاب**، ٤٢٤/٤.

(٢) انظر: أنيس: **الأصوات اللغوية**، ص ٢١٠ – ص ٢١١.

(٣) **المرجع السابق**، ص ٢١١.

(٤) الجندي: **اللهجات العربية في التراث**، ٣٤٩/١.

(٥) الشايب: **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، ص ٢٩٨.

وقد تبين للباحث من معرفته بالظواهر الصوتية في اللغة العربية أنّ المخالفة المختصة بالعلل وأشباهها أقل من المماثلة الصوتية بشكل عام، أما في ما يخصّ الصوامت والعلل معاً فالمخالفة في العربيّة ليست نادرة ولا قليلة. وقد أشار برجشتراسر(G.Bergstrasser) إلى أنّ المخالفة نادرة في العربية مقارنة بالمماثلة، كما أنها نادرة مقارنة ببعض أخواتها الساميّات. قال: "والتخالف نادر بالنسبة إلى التشابه، وهو نادر في اللغة العربية بالنسبة إلى بعض اللغات الساميّة الباقية، خصوصاً الأكادية والآراميّة"(١). والواقع أن المخالفة ليست نادرة في العربيّة، وهذا ما يؤيده فوزي الشايب من خلال مخالفته لرأي برجشتراسر(G.Bergstrasser) في هذه المسألة. قال: "ونحن لا نعتقد هذا الذي ذهب إليه برجشتراسر(G.Bergstrasser) من ندرة التخالف في اللغة العربية"(٢). والباحث يوافق الشايب في ما ذهب إليه في هذه المسألة.

وقد أشار كارل بروكلمان(C. Brockelman) إلى أنّ هذه الظاهرة، أعني المخالفة الصوتية قد حدثت في الساميّة الأولى. (٣)

**الغاية من المخالفة**

ليس من شك في أنّ معظم التغيّرات الصوتية التي تطرأ على أصوات اللغة إنما حدثت وتحدث استجابة للبحث عن الأسهل، فالإنسان بطبعه ميّال للأسهل، والتقليل من الجهد المبذول. ولأنّ تكرار الصوت الواحد يُعدُّ ثقيلاً على اللسان، فقد لجأ الناطق بالعربية إلى البحث عن وسيلة للتخلص من هذا الثقل الناجم عن صعوبة النطق بالمتماثلين نسبياً، فكانت المخالفة بينهما بأن يستبدل بأحدهما صوتٌ آخر من أصوات اللين وأشباهها. وفي هذا يقول إبراهيم أنيس: "وهذا التطور هو إحدى نتائج نظرية السهولة التي نادى بها كثير من المحدثين، والتي تشير إلى أنّ الإنسان في نطقه يميل إلى تلمّس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى مجهود عضلي، فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته نظائرها السهلة"(٤) وهو يشير هنا بالدرجة الأولى إلى المخالفة الصوتية بين الصوامت.

أمّا عن علّة هذا التغيير فقال أنيس: "والسرّ أنّ هذين الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة. ولتيسير هذا المجهود العضلي يُقلب أحد الصوتين إلى

(١) برجستراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٧، ص ٣٥.

(٢) الشايب، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، ص ٢٩٨.

(٣) بروكلمان، كارل، **فقه اللغات الساميّة**، ترجمة رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض، ١٩٧٧، ص ٧٨.

(٤) أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص ٢١١.

تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهوداً عضلياً كأصوات اللين وأشباهها".(١)

ومثل هذا هو رأي رمضان عبد التواب في علّة حدوث هذه الظاهرة فهو يرى أنّ المخالفة طريقة من طرق التخلص من كراهية توالي الأمثال، قال: "وليس الحذف هو السبيل الوحيد للفرار من كراهية توالي الأمثال في العربيّة، بل هناك طريق آخر هو قلب أحد الصوتين المتماثلين صوتاً آخر . . . ، وهو ما يسمى بالمخالفة الصوتية".(٢)

ولا يختلف رأي غالب فاضل المطلبي عمّا سبق في علّة حدوث هذه الظاهرة الصوتية، إلاّ أنه يرى أنّ قبيلة تميم إنما كانت تعمد إلى المخالفة للتخلص من المكرر غير المدغم، وفي هذا يقول: "وأكبر ظني أنّ المخالفة عند تميم كانت أيضاً للتخلص من الفك، وذلك أن كراهية الفك خصيصة من خصائص اللهجة التميميّة فهي تميل غالباً إلى إدغام المثلين، فإذا تعذّر ذلك عمدت إلى المخالفة، فقلبت الثاني منهما ياءً، أو إلى التخلص من أحد الصوتين"(٣)، يقصدُ بذلك نوعاً من المخالفة السلبية، أي المخالفة بين المثلين بحذف أحدهما. وهو هنا يتكلم عن المخالفة بين المثلين الصامتين (المخالفة بين الصوامت).

ورأي عبد الغفار حامد هلال في هذه المسألة لا يختلف كثيراً عن الآراء السابقة، إلاّ أنه يشير إلى كراهية النطق بالصوت المكرر، وأظن أنّ الكراهية غير الثقل، ذلك أنّ الثقل يتعلق بالجهد المبذول في النطق من جهة المتكلم، ومن هنا فليس للثقل أثر على المستمع، أي أنّ الثقل يقتصر تأثيره على أحد جانبي العملية الصوتية (الحدث الكلامي)، أعني المتكلم والمستمع، أما الكراهية فقد تكون من جهتي الناطق والسامع على السواء، وذلك لارتباطها بالثقل من ناحية المتكلم، وبالإيقاع الموسيقي من ناحية المستمع، هذا الإيقاع الذي يؤثر فيه تكرار الصوت أو إدغامه أو المماثلة أو المخالفة بين الأصوات. ومن هذا المنطلق فإن الباحث يرى أنّ غاية المخالفة ليست محصورة في التسهيل على الناطق، والتخفيف من الجهد المبذول. إنما هناك جانب مهم يرتبط بالمستمع من الناحية الموسيقية والمواءمة بين الأصوات من هذه الناحية؛ لأن الحدث الكلامي لا يكتمل من جانب المتكلم وحده، بل لا بدّ من جانب آخر وهو السامع أو المستمع الذي لا يقل أهميّة

(١) **المصدر السابق**: ص٢١١؛ وانظر مطر، عبد العزيز: **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**: دار المعارف، ط٢، ١٩٨١، ص ٢٦١.

(٢) عبد التواب، رمضان: **بحوث ومقالات في اللغة**: مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٩٨٢، ص ٥٥؛ وانظر: **لحن العامة والتطور اللغوي**: ص ٤١.

(٣) المطلبي: **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**: ص ١١٧.

عن المتكلم باعتباره متلقيًا لهذا الحدث الكلامي ومستقبلاً لهذه الرسالة الصوتية. يقول عبد الغفار هلال: "فالمخالفة تكون عاملاً لتخفيف ما كره النطق به، وبخاصة حين يكون نطق المتماثلين محتاجاً إلى جهد عضلي"(١)

ومما يعزز ما ذهبتُ إليه من أثر المخالفة الصوتية في الجانب الموسيقي ما ذكره هلال، فهو يقول: "في الوقت الذي تدعو فيه أحوال لغوية معينة الأصوات المتخالفة إلى التماثل ليتحقق الانسجام الصوتي بينهما، تدعو أحوال لغوية أخرى الأصوات المتماثلة إلى التخالف ليتحقق الانسجام الصوتي أيضاً".(٢)

وفي هذه النقطة تحديداً يقول فوزي الشايب: "والأمر الذي يجعل العربية تعمد إلى المخالفة بين الأمثال المتتابعة من الصوامت والحركات لتؤمن تنوعاً موسيقياً، وقدراً من الخلاف بين الأصوات يجعل النطق سهلاً، والإسماع أكثر وضوحاً".(٣) وقال في موطن آخر: "وتحرص العربية على المخالفة لما تؤمنه من تنوع موسيقي محبب، تظهر معه الأصوات على حقيقتها نطقاً وسمعاً".(٤)

إلاّ أنّ أحمد مختار عمر يرى أنّ هدف المماثلة غير هدف المخالفة، أي أن لكل منهما هدفه الخاص. قال: "يمكن النظر إلى المماثلة على أنها تهدف إلى تيسير جانب اللفظ عن طريق تيسير النطق، ولا تلقي بالاً إلى الجانب الدلالي الذي قد يتأثر نتيجة تقارب أو تطابق الصوتين. أمّا المخالفة فينظر إليها – عكس ذلك – على أنها تهدف إلى تيسير جانب الدلالة عن طريق المخالفة بين الأصوات، ولا تلقي بالاً إلى العامل النطقي الذي قد يتأثر نتيجة تباعد أو تخالف الصوتين. وإذن فالمماثلة والمخالفة يمثلان عاملين يتجاذبان اللغة، ولكل منهما فاعليته وتأثيره، ولكل منهما هدفه وغايته، ومن صراعهما يحدث التوازن بين مطلب سهولة النطق، ومطلب سهولة التفريق بين المعاني".(٥)

والباحث لا يوافق أحمد مختار عمر في بعض ما ذهب إليه في رأيه السابق، وأخص من ذلك: أنّ المخالفة لا تلقي بالاً إلى العامل النطقي، وأنها خاصة بالبعد الدلالي الخاص بالتفريق بين المعاني، واعتباره أنّ المخالفة والمماثلة في صراع نحو تحقيق الهدف الخاص بكل منهما. فالهدف

(١) هلال، عبد الغفار حامد، **اللغة العربية خصائصها وسماتها**، ط٤، ١٩٩٥، ص ٢٣٧.

(٢) هلال، **أصوات اللغة العربية**، ص ٢٨٨.

(٣) الشايب، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، ص ٢٨٦.

(٤) **المرجع السابق**، ص ٢٩٨.

(٥) عمر، أحمد مختار، **دراسة الصوت اللغوي**، **عالم الكتب**، القاهرة، ط١، ١٩٧٦، ص ٣٣١.

الرئيس للمخالفة هو الجانب النطقي وهذا ما تمّ بيانه في الصفحات القليلة السابقة، وعند الحديث عن الغاية من المخالفة، وسيظهر هذا الهدف جليًّا واضحًا من خلال مسائل هذا البحث. ثم إنّ المخالفة والمماثلة ليستا في صراع وأن كل منهما تسعى إلى تحقيق غاية هي عكس الغاية التي تسعى إليها الأخرى.

فالمخالفة الصوتية باعتبارها حالة من حالات التطوّر الصوتي حدثت للتخفيف من الجهد العضلي الذي يبذله الناطق عند النطق بالصوتين المتماثلين، ولتحقيق السهولة في النطق مما يسهّل على الناطق عملية الكلام. قال إبراهيم أنيس بعد أن تكلّم عن هذه الظاهرة: "يتضح من كل ما تقدم أنّ الأصوات في تطورها تهدف إلى الاقتصاد في الجهد العضلي".(١) وقال: "وهنا قد تبدأ عملية المخالفة التي تهدف أيضاً إلى التقليل من الجهد العضلي".(٢) وفي قوله "تهدف أيضاً" إشارة صريحة إلى أنّ التقليل من الجهد المبذول ليس هو الهدف الوحيد من وراء هذه الظاهرة.

وقد تفرّد برجشتراسر(G.Bergstrasser) برأي في هذه المسألة يرى الباحث أنّهُ من الآراء الغريبة أو المستبعدة في تفسير مثل هذه الظواهر اللغوية العامة، ذلك أن برجشتراسر(G.Bergstrasser) يرى أنّ علة المخالفة علّة نفسية، قال في أثناء حديثه عن العلاقة بين المماثلة والمخالفة، وغاية كل منهما: "وأمّا التخالف فالعلة فيه نفسية محضة، نظيره الخطأ في النطق، فإنا نرى الناس كثيراً ما يخطئون في النطق، ويلفظون بشيء غير الذي أرادوه، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة ببعضها، لأنّ النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها، ويصعب عليها إعادة تصوّر بعينه بعد حصوله بمدة قصيرة، ومن هنا ينشأ الخطأ إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات تتكرر وتتابع فيها حروف متشابهة، وكثيراً ما يتسامر الصبيان بالتسابق إلى نطق أمثال هذه الجمل بسرعة وبدون خطأ".(٣)

وهذا الذي يتحدث عنه برجشتراسر(G.Bergstrasser) يُمكن أن يصنف تحت باب أخطاء اللسان عند الأطفال. ولغة الأطفال لا تصنع ظواهر لغوية، ويمكن أن تعدّ من باب القلب المكاني وليس من باب المخالفة الصوتية كظاهرة لغوية واضحة وعامة وليست محصورة في بعض كلمات أو عدة جمل يتسامر بها الصبيان.

وقد أنكر رأي برجشتراسر(G.Bergstrasser) السابق كلٌ من فوزي الشايب وعبد القادر مرعي، يقول الشايب معقباً على هذا الرأي: "ولكننا نرى السبب الحقيقي لتلك هو الاقتصاد في

(١) أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص ٢١٣.
(٢) **المرجع السابق**، ص ٢١٣.
(٣) برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، ص ٣٤.

الجهد وحسب، وذلك بالتخلص من التوتر والاحتقان اللذين يسببهما نطق الصوامت الطويلة، بسبب طول فترة انحباس الصوت وبقاء أعضاء النطق في مكانها فترة أطول نسبياً".(١)

أما عبد القادر مرعي فقال: "وليس الأمر كما زعم برجشتراسر الذي جعل التخالف لعلة نفسية".(٢) وقال أيضاً:"ونحن لا نوافق برجشتراسر(G.Bergstrasser) على هذا التصور، فالخطأ الذي يحدثه المتكلم في الكلمات التي تتضمن أصواتاً متشابهة هو الصعوبة في تكرير هذا الصوت بسرعة"(٣)، وهو يرى أنّ غاية المخالفة تيسير النطق، وتحقيق الانسجام الصوتي في الكلام.(٤)

إذن وبناء على ما تقدم، فإن الباحث يجزم بأن المخالفة الصوتية لا يمكن أن تكون علتها نفسية شبيهة بخطأ الكلام الناتج عن تلعثم في نطق الأصوات المتماثلة أو المتشابهة. وإنما هي تطور طبيعي للأصوات الكلامية بحثاً عن السهولة في النطق، وتقليلا من الجهد العضلي المبذول، وتحقيقا لغرض موسيقي. ولا يفوت الباحث هنا أن يذكر أن برجشتراسر(G.Bergstrasser) قد ذكر جانباً آخر من جوانب البعد النفسي في عملية المخالفة الصوتية، ذلك أن المتكلم يرجو أن يؤثر في نفس السامع تأثيراً زائداً، فلا يكتفي بالضغط على الحرف وتشديده، بل يضيف إليه حرفاً آخر لزيادة ذلك التأثير.(٥)

وأشار عبد العزيز مطر إلى أنّ المماثلة أو المخالفة تحدثان تغيّرا في بنية الكلمة قد تُعدُّ معه الكلمة من قبيل اللحن عند أصحاب حركة تنقية اللغة. قال: "ومع التجاور تتم إحدى ظاهرتين لغويتين ينجم عنهما تطوّر في بنية الكلمة، قد يؤدي إلى اعتبار البنية الجديدة لحناً لغوياً عند أصحاب حركة تنقية اللغة، هاتان الظاهرتان هما التماثل والتغاير".(٦)

فبالمخالفة يتخلص الناطق من ثقل تكرار الصوت الواحد، ذلك أنّ النطق بصوتين مختلفين غير متنافرين أسهل من النطق بالمتماثلين، لأنّ الناطق لا يكرر الحركة النطقية إذا تمت المخالفة، وفي هذا يقول فندريس(Vendryes. J): "ينحصر التخالف وهو المسلك المضاد للتشابه في أن يعمل المتكلم حركة نطقية مرة واحدة، وكان من حقها أن تعمل مرتين".(٧)

أما أحمد مختار عمر فيضيف إلى عامل الحد الأدنى من الجهد (عامل السهولة) عاملاً تمييزياً، ذلك أنه إذا كانت المماثلة قوّة سالبة في حياة اللغة، لأنها ترمي إلى تخفيض الخلافات بين

---

(١) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٣٥٨.
(٢) مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص ١٤٢.
(٣) المرجع السابق، ص ١٤٢.
(٤) انظر: السابق ص ١٣٩.
(٥) انظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ٣٥.
(٦) مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ٢٤٥.
(٧) فندريس، اللغة، ص ٩٤.

الفونيمات كلما أمكن، فإنّ المخالفة تستخدم لإعادة الخلافات التي لا غنى عنها، ولإبراز الفونيمات في صورة أكثر استقلالية. (١) وقال: "ولهذا نجد بعض اللغويين ينظرون إلى التطوّر اللغوي – بصورة عامة – على أنه نتيجة الصراع المستمر بين حاجات الإنسان الاتصالية، وميله إلى تخفيض نشاطه العضلي والعقلي، ويتجاذب المرء حينئذ عاملان هما: عامل الحد الأدنى من الجهد، وعامل الحد الأعلى من التمييز". (٢)

نتبين مما سبق أنّ غاية المخالفة يُمكن أن تنحصر في التفريق بين المعاني بتوليد مفردات جديدة ناتجة عن عملية المخالفة بين الأصوات المتماثلة، وتخفيف الجهد المبذول من الناطق وتيسير عملية النطق، وتحقيق الانسجام الصوتي والتنوع الموسيقي في الكلام. وهذا ما أشار إليه عبد القادر مرعي حيث قال:" فالمخالفة إذن ظاهرة صوتية تجري بتغيير أحد الصوتين المتماثلين إلى صوت مخالف تيسيرا للنطق، وتحقيقاً للانسجام الصوتي في الكلام"(٣).

**حكم المخالفة**

المخالفة ظاهرة صوتية عامة، شاعت في العربية وفي معظم اللغات أو كلّها. (٤) قال مولاي عبد الحفيظ: "في حين أن مظاهر المخالفة أكثرها جائز وقليل منها واجب ولازم"(٥) أما سيبويه فقد نصّ على جواز المخالفة الصوتية وذلك في معرض حديثه عن إبدال الواو همزة إذا كانت الواو فاء، كما في وجوه وأجوه، قال: "فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها". (٦)

والمخالفة عند ابن جني مستحسنة وليست واجبة، قال: "لم يكن واجباً . . . .، وإنما غُيّر استحساناً، فساغ ذلك فيه، ولم يكن موجباً لتغيير كل ما اجتمعت فيه أمثال". (٧)

ويرى الباحث أنّ المخالفة ربّما بدأت مستحسنة وباختيار الناطق بحثاً عن الأسهل، فكان مختاراً خالف أم لم يخالف كما قال سيبويه. لكنها أصبحت واجبة مع تقادم الزمن بالنسبة للألفاظ التي حدثت فيها المخالفة، وأصبح وجه المخالفة فيها ثابتاً، كحركة نون المثنى ونون جمع المذكر

(١) انظر: أحمد مختار، **دارسة الصوت اللغوي**، ص ٣٣٠.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٣١.

(٣) مرعي، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء...**، ص ١٣٩

(٤) عمر، **دراسة الصوت اللغوي**، ص ٣٣٠، والشايب، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، ص ٢٩٨، ومرعي، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء**.. ص ١٤٤.

(٥) عبد الحفيظ، **الإبدال في اللغة العربية**، ص ٣٠٥ – ص ٣٠٦.

(٦) سيبويه، **الكتاب**، ٣٣١/٤.

(٧) ابن جني، **الخصائص** ٢٣٥/٢.

السالم وعلامة نصب جمع المؤنث السالم وغير ذلك، فهذه المباني ومثيلاتها مما حدثت فيه مخالفة صوتية أصبحت المخالفة فيه عرفاً لغوياً ملزماً لا يُمكن تجاهله أو تغييره.

أمّا الألفاظ التي اجتمعت فيها الأمثال ولم تحدث فيها المخالفة فبقيت على حالها. وقد تنبه علماء اللغة لهذه المسألة في ما يخصّ توالي الأمثال في الصوامت. يقول صبيح التميمي: "ولم يغب عن إدراك علماء العربية ورود ألفاظ اجتمعت فيها ثلاثة أمثال صحيحة، ولم يبدل أحدها نحو تعلّلت، وتصيّبت وتحدّدت، مما يدلّ دلالة واضحة على أنّ الإبدال غير ملزم في الحالات كلّها".(١)

**تعدّد المصطلحات الدالة على هذه الظاهرة**

لقد استعمل العلماء والباحثون مصطلحات كثيرة للدلالة على هذه الظاهرة اللغوية، فقد أطلق عليها علماء السلف كراهية التضعيف، أو كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد، أو العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف. (٢)

أما المحدثون فكان المصطلح عندهم أوضح وأكثر تحديداً. وقد اختلفت تسمياتهم لهذه الظاهرة لفظاً، لكنها اتفقت معنى ومضموناً؛ فالمصطلح الأعم والأشيع الذال عليها هو "المخالفة". وأطلق عليها محمود فهمي حجازي مصطلح "المغايرة"(٣). وهي عند برجشتراسر(G.Bergstrasser) و صبيح التميمي تسمى "التخالف"(٤). وهي عند كل من جان كانتينو(Jean Cantineau) وعلي وافي والطيب البكوش تسمى "التباين"(٥). وأطلق مجمع اللغة العربية المصري على هذه الظاهرة مصطلح "التغاير"(٦). وسمّاها فندريس (Vendryes. J) "المفارقة" و "التخالف"(٧).

ولكن على الرغم من تعدد المصطلحات الدالة على هذه الظاهرة، والاختلاف فيها، إلاّ أنها تكاد تكون واحدة، ذلك أنّ المخالفة، والتخالف، والتغاير، والتباين تكاد جميعها تكون لها دلالة واحدة.

---

(١) التميمي، **ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدماء**، ص ٢٦٧.

(٢) انظر: سيبويه، **الكتاب** ٤/٢٤٠، وابن جني، **الخصائص** ٣/٢٠.

(٣) حجازي، **مدخل إلى علم اللغة**، ص ٨٧.

(٤) برجستراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، ص ٣٤، والتميمي، **ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية**، ص٣٦٥.

(٥) كانتينو، **دروس في علم أصوات العربية**، ص ٢٦ن، وافي، **علم اللغة**، ص ٢٢٩، البكوش، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، ص ٧٢.

(٦) الحمزاوي، محمد رشاد، **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٨، ص ٢٥٣.

(٧) فندريس ، **علم اللغة**، ص ٩١، ٩٤.

**نماذج من المخالفة الصوتية**

**أولاً: تاء جمع المؤنث السالم**

تبدل الفتحة القصيرة كسرة قصيرة مخالفة للفتحة الطويلة في صيغة جمع المؤنث السالم، وذلك في حالة النصب، إذ إنّ علامة النصب في الأسماء الصحيحة هي الفتحة أصلاً، لكنها استبدلت بها الكسرة في جمع المؤنث السالم مخالفة للفتحة الطويلة (ألف الصيغة) وذلك على النحو التالي:

رأيتُ البناتِ بدلاً من رأيتُ البناتَ بكسر التاء بدلاً من فتحها

وإنما حدث هذا تجنباً للنطق بالأصوات المتماثلة. وفي هذا يقول هنري فليش(Henri Fleish): "بقي أمامنا اتجاه ثالث ينبغي التعرض له، وهو حدوث المخالفة بإبدال الفتحة القصيرة (a) كسرة قصيرة (i) عند مجاورتها مباشرة لفتحة طويلة (ā). والهدف من ذلك بداهة هو تجنب النطق بمجموعة مصوتات متحدة الطابع متواصلة. وهذا يفسر قصر إعراب جمع المؤنث السالم على صورتي الرفع والجر، فيقال فاعلاتٌ وفاعلاتٍ دون أن يقال فاعلاتاً في حالة النصب، بل هي أيضاً فاعلاتٍ. (١)

ويؤخذ على كلام هنري فليش(Henri Fleish) السابق أنّ الفتحة الطويلة والفتحة القصيرة في صيغة جمع المؤنث السالم في حالة النصب لم تتجاورا تجاوراً مباشراً، إذ يفصل بينهما صامت هو التاء:

البناتَ : >albanāta ← البناتِ : >albanāti

البنية العميقة أو المفترضة — الصيغة المستعملة

ولكن التاء صوت صامت ضعيف خفي، وهو الصوت المهتوت عند ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، قال: "والمهتوت التاء لضعفها وخفائها".(٢) ومن هنا كانت التاء حاجزاً ضعيفاً بين الفتحة الطويلة والفتحة القصير، فتأثرت القصيرة بالطويلة وحدثت المخالفة بإبدال الفتحة القصيرة بكسرة قصيرة مخالفة للفتحة الطويلة. وما كان ليكون العكس، لأن الفتحة الطويلة (الألف: ā) إنما جيء بها مع التاء (ا ت: ā t) لتشكل صيغة محددة من صيغ العربية، ألا وهي صيغة جمع المؤنث السالم.

وأشار مصطفى النحاس إلى هذه الحالة من المخالفة فقال: "وفي التحليل النحوي نلحظ

(١) فليش، هنري: **العربية الفصحى**، تعريب عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط٢، د.ت، ص ٤٨.

(٢) ابن يعيش، موفق الدين (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ١٢٨/١٠.

أحياناً الاكتفاء بعنصرين للإعراب بدلاً من ثلاثة كما في جمع المؤنث السالم حيث يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة بقصد حدوث المخالفة بإبدال الفتحة القصيرة كسرة قصيرة عند تجاورها لفتحة طويلة (ا ت) وذلك تجنباً للنطق بمجموعة مصوتات متحدة الطابع متواصلة".[١] ويلحظ أن رأي النحاس لا يختلف – بشكل عام – عن رأي هنري فليش (Henri Fleish)السابق. ومثل هذين الرأيين جاء رأي عبد الغفار حامد هلال في هذه المسألة.[٢]

أما محمد جواد النوري فيرى أن المخالفة حدثت في صيغة جمع المؤنث السالم في الحالات الإعرابية الثلاث وليس في حالة النصب فقط، وفي هذا يقول: "وفي جمع المؤنث السالم ذكر نحاتنا أن هذا الجمع يرفع – قياساً على ما ترفع به بعض أنواع الكلم في لغتنا العربية – بالضمة، ويجر – بالقياس كذلك – بالكسرة، وهو في هاتين الحالتين يجري على قاعدة المخالفة الصوتية بين الحركات المتجاورة:

فاطماتُ : fāṭimātu ، فاطماتِ : fāṭimāti "[٣]

والذي يراه الباحث هنا أنه لم تحدث مخالفة صوتية في هاتين الحالتين، ذلك لأنّ الأصل في الرفع أن تكون علامته الضمة لكونها علامة الرفع الأصلية، وكذلك الأمر بالنسبة لحالة الجر، فعلامة الجر الأصلية هي الكسرة. وما جاء على أصله لا يُسأل عن علته، ولا يحتاج إلى تأويل أو تفسير. وإنما الذي يُسأل عن علته ويحتاج إلى التفسير هو ما خالف القاعدة التي تنتظم أمثاله، وأقصد هنا حالة النصب دون الرفع والجر في ما يخصُّ جمع المؤنث السالم.

ولا أدري لماذا عدّ النوري بعض أنواع الكلم فقط هي التي تجري على هذا القياس، والواقع أنّ معظم أنواع الكلم في اللغة العربية علامة رفعها الضمة، وعلامة جرها الكسرة، إلا ما كان فيه علة مما تكون علامات إعرابه العلامات الفرعية وليست العلامات الأصلية، وذلك كما في المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة وغيرها.

ومن هذا المنطلق فإن القياس يقتضي أن تكون علامة رفع جمع المؤنث السالم هي الضمة، وعلامة جره هي الكسرة، وعلامة نصبه هي الفتحة، وهذا القياس لم يتخلف عنه – في ما أعلم – إلا جمع المؤنث السالم في حالة النصب، والممنوع من الصرف في حالة الجر. وكل ما سواهما جاء على الأصل مما كانت علامات الإعراب فيه هي العلامات الأصلية.

---

(١) النحاس، مصطفى: التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، **مجلة اللسان العربي**، م١٨، ج١، ص ١٩، مكتب التنسيق والتعريب، الرباط، المغرب، ١٩٨١.

(٢) انظر: هلال، **أصوات اللغة العربية**، ص ٢٩٦.

(٣) النوري، **من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية**، ص ١٠٤.

أما عن حالة النصب فيقول النوري: "أما في حالة النصب فقد كان القياس الذي انطبق في الحالتين السابقتين، يوجب ضبطه بالفتحة. وهذا يعني أن الأصل – وكما ذكر هنري فليش(Henri Fleish) – هو نصب هذا الجمع بالفتحة".(١)

إن حالة النصب هنا لا تحتاج إلى قياس على حالتي الرفع والجر حتى تكون علامتها الفتحة دون الكسرة، فالأصل فيها وفي كل مثيلاتها في العربية مما كانت علامات إعرابه العلامات الأصلية أن تكون علامة نصبه الفتحة، ولا يحتاج هذا الأمر لشهادة هنري فليش(Henri Fleish)، ولا لتليل، فما جاء على أصله لا يحتاج إلى تعليل أو تفسير.

وبعد أن ذكر النوري بعض الأمثلة التي جاء فيها جمع المؤنث السالم منصوباً وعلامة نصبه الفتحة، قال: "بيد أن تطبيق هذا الأصل سوف يؤدي إلى إحداث مماثلة غير مقبولة لا شعورياً – من قبل الناطقين – بين الحركات المتجاورة. وذلك من أجل طرد الباب على وتيرة واحدة كما يقولون، فتم نصبه بكسرة نابت مناب الفتحة:

فاطماتَ : fāṭimāta ← فاطماتِ : fāṭimāti "(٢)

وقد ورد عن العرب من جمع المؤنث السالم ما كانت علامة النصب فيه هي الفتحة، أي أنه جاء على الأصل. ولعل ذلك يعد من الركام اللغوي، أو لنقل هي البنية العميقة التي تطورت عنها البنية الحالية التي جاءت علامة النصب فيها الكسرة بدلاً من الفتحة.

ومما جاء من جمع المؤنث السالم منصوباً وعلامة نصبه الفتحة، أي على الأصل، أو على القياس مع غيره من الأسماء المنصوبة الصحيحة الأخر ما ورد في الخصائص مما عَدّ شاهداً على هذه المسألة، وذلك: "استأصل الله عرقاتهم" بفتح التاء، وكان حكمها أن تحرك بالكسرة وليس بالفتحة. والذي يستحق الإشارة إليه هنا هو أنّ المخالفة في هذا الباب أصبحت أصلاً صحيحاً وأصبح القياس فرعاً غير صحيح، وذلك في عُرف اللغويين العرب وكل من يستعمل العربية بشكل صحيح. فقد أنكر اللغويون فتح آخر جمع المؤنث السالم في حالة النصب. جاء في الخصائص: "والخبر المرفوع في ذلك هو سؤال أبي عمرو أبا خيرة عن قولهم: استأصل الله عرقاتهم، فنصب أبو خيرة التاء من (عرقاتهم)، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة، لان جلدك، وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجر"(٣).

وقول أبي عمرو هذا يؤكد صراحة أنه أنكر الفتح وعده لحناً، وعاب على أبي خيرة هذه

(١) النوري: من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، ص١٠٤.

(٢) المصدر السابق: ص١٠٤.

(٣) ابن جني: الخصائص ٣٨٥/١ و ٢٠٧/٣.

اللغة، إذ قال له: "لان جلدك" يريد أنه طال عهده بالبادية حيث الخشونة والتقشف، وأثر فيه الحضر ونال ذلك من فصاحته. (١)

وجاء في مجالس العلماء للزجاجي(ت ٣٣٧هـ/٩٥٩م) قوله: "قال أبو عمرو بن العلاء لأبي خيرة: كيف تقول حقرتُ إزارك ؟ فقال: حفرت إزارك. قال: فكيف تقول: استأصل الله عرقاتهم أو عرقاتهم؟ فقال: استأصل الله عرقاتهم، فلم يعرفها أبو عمرو، وقال: لان جلدك يا أبا خيرة، يقول أخطأت. قال أبو العباس وهي لغة لم تبلغ أبا عمرو".(٢) ومن هذا القبيل ما رواه الفراء عن أبي الجراح قوله: "ما من قوم إلا وقد سمعنا لغاتهم"(٣) بفتح التاء.

فوجود مثل هذه المفردات من جمع المؤنث السالم مما جاءت التاء فيه محركة بالفتحة في حالة النصب (على أصل تحريك المنصوب) يعدُّ مؤشراً على أن الأصل في جمع المؤنث السالم المنصوب أن تكون علامة نصبه الفتحة، كما هو الحال في غيره من المنصوبات مما تظهر الحركة الإعرابية على آخره، ثم حُرِّكت التاء بالكسرة مخالفة للفتحة الطويلة.

قال رمضان عبد التواب في معرض حديثه عن قانون المخالفة: "بل إنّ نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة ليفسر كذلك بهذا القانون (يقصد قانون المخالفة)، أي أن الأصل هو نصب هذا الجمع بالفتحة بدليل ما رواه الكوفيون عن العرب من قولهم: سمعت لغاتهم، غير أنّ هذا القانون هو الذي أدى إلى تخالف الفتحة إلى كسرة في ما نعتقد"(٤). ورأي فوزي الشايب في هذه المسألة لا يختلف عن رأي رمضان عبد التواب السابق. (٥)

وينظر إسماعيل عمايرة إلى هذه الكسرة التي اتخذت علامة لنصب جمع المؤنث السالم من منظور آخر غير منظور المخالفة، وذلك أن اللغات الساميّة انصرفت إلى الكسر بوصفه وسيلة أخرى معتادة في الميز بين المذكر والمؤنث. (٦) وكان ابن يعيش قد ذكر أنّ الكسر من علم التأنيث. (٧)

والباحث إذ يحترم رأي عمايرة السابق، إلاّ أنه يميل لاعتبار هذه الكسرة الخاصة بجمع

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ٣٨٥/١ حاشية رقم (٤).

(٢) الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ /٩٥٩م)، **مجالس العلماء**، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٣، ص ٧ مجلس(٢).

(٣) الفراء، **معاني القرآن** ٩٣/٢.

(٤) عبد التواب، **التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية**، ص ١٦٩.

(٥) ينظر: الشايب، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، ص ٣٨٨- ص ٣٨٩.

(٦) عمايرة، إسماعيل، **دراسات لغوية مقارنة**، دار حنين، عمان – الأردن، ط٢، ١٩٩٣، ص ٨٨.

(٧) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل** ٥٠/٤.

المؤنث السالم في حالة النصب، إنما كانت من أجل المخالفة الصوتية وليست للتمييز بين المذكر والمؤنث؛ ذلك أنها لو كانت تمييزية وذات قيمة دلالية من ناحية المعنى، فلماذا بقيت الضمة في حالة الرفع إذن ؟ ولماذا كانت هذه الكسرة مع هذه الحالة فقط من حالات إعراب المؤنث دون غيرها من الحالات، وغير هذا النوع من المؤنث، كالمؤنث المفرد، والمؤنث المجموع جمع تكسير. علما بأن هذا الجمع ليس خاصا بالإناث بل سُمّي في النحو العربي ما جُمع بألف وتاء.

أمّا القدماء فلهم رأيهم في بيان سبب اختيار الكسرة علامة لنصب جمع المؤنث السالم. قال ابن يعيش في أثناء حديثه عن إعراب جمع المؤنث السالم وفي تفسيره لاتخاذ الفتحة علامة للنصب: "والنصب محمول على الجر فيكون في موضع النصب مكسوراً، وإنما حُمل النصب فيه على الجر لوجهين، أحدهما: أنّ جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السالم، فكما حمل منصوب جمع المذكر السالم على مجروره في مثل مررت بالزيدين، ورأيت الزيدين، كذلك حمل منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره في مثل مررت بالمسلماتِ ورأيتُ المسلماتِ؛ ليكون الفرع منهاج الأصل لا يخالفه".(١) ومن هنا فإن علّة المخالفة في إعراب جمع المؤنث السالم عند ابن يعيش هي علة دلالية وليست علة صوتية.

ويرى ابن يعيش أنه لا يجوز فتح تاء جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وأنّ ما ورد من ذلك ليس بالضرورة أن يكون شاهداً على هذه المسألة، قال: "ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا، وأجازه البغداديون، وأنشدوا لأبي ذؤيب:

**فلما اجتلاها بالإيام تحيّزتْ ثُباتاً عليها ذلُّها وانكسارها**

وحكوا أيضاً: سمعت لغاتهم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال أن يكون لغات وثبات واحداً، فأصل ثبة ثبوة، وأصل لغة لغوة مثل نقرة وثغرة، وإن كان استعمالهما بحذف اللام، إلاّ أنهم تمموها ...." (٢).

وورد في الحاشية رقم (٢) في الصفحة الرابعة من الجزء نفسه تعليقاً على البيت المشار إليه: "ويستشهدون به على أنه قد يجيء عن العرب نصب جمع المؤنث بالفتحة مطلقاً، وأمّا إذا كان اللفظ محذوف اللام ولم ترد إليه في الجمع كما حكى الكسائي سمعتُ لغاتهم بفتح التاء، وكما حكى ابن سيده رأيتُ بناتك بفتح التاء أيضاً بنصب ثبات على الحالية بالكسرة في ما روى الشارح وبالفتحة في ما رواه غيره".

ويرى ابن جني كذلك أنّ كسر التاء من جمع المؤنث السالم في حالة النصب لا ضرورة فيه، وإنما كان ذلك من باب حمل الفرع على الأصل، وإن لم تكن ضرورة لهذا الحمل، قال: "ثم

(١) ابن يعيش: **شرح المفصل**: ٥/٧-٨ وانظر في الموطن نفسه تفاصيل الوجه الثاني.

(٢) **المصدر السابق** ٥/٨.

لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر، فقالوا ضربتُ الهنداتِ (كما قالوا مررت بالهندات) ولا ضرورة هنا؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهندات، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المنكر عنه، فدلَّ دخولهم تحت هذا – مع أنّ الحال لا تضطر إليه – على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل، وإن عَرِي من ضرورة الأصل".(١)

ومما سبق عرضه في هذه المسألة يرى الباحث أنّ الأصل في جمع المؤنث السالم أن تكون علامة نصبه الفتحة لا الكسرة قياساً على غيره من المنصوبات الصحيحة الأخر الذي تظهر عليه الحركة. وإنما جاءت علامة نصبه الكسرة لا الفتحة مخالفة صوتية للفتحة الطويلة (الألف: ā) وهذا خروج عن الأصل. قال ابن هشام(ت ٧٦١هـ/١٣٦٠م) في أثناء حديثه عن هذه المسألة: "الباب الثاني مما خرج عن الأصل: ما جُمع بألف وتاء مزيدتين، سواء كان جمعاً لمؤنث نحو: (هندات) و(زينبات) . . . . فهذه كلها ترفع بالضمة وتجر بالكسرة على الأصل، وتنصب بالكسرة خلاف الأصل"(٢) وقوله "خلاف الأصل" إشارة صريحة إلى أنّ الأصل فيه أن تكون علامة نصبه الفتحة لا الكسرة، وذلك قياساً على غيره من المنصوبات كما ذكر سابقاً.

**ثانياً: نون جمع المذكر السالم**

في جمع المذكر السالم تتضح المخالفة الصوتية من وجود الفتحة المرافقة للنون، فهذه الفتحة ليس لها قيمة إعرابية، وإنما غرضها صوتي صرف يتعلق بالنظام المقطعي للغة العربية. لكن لماذا كانت الفتحة دون غيرها من الحركات ؟

لعل اختيار الفتحة حركة مرافقة لنون جمع المذكر السالم يعود إلى كونها أخف الحركات من جهة، إضافة إلى كونها الحركة الوحيدة التي تحقق المخالفة في صيغة جمع المذكر السالم من جهة أخرى؛ وذلك أنهم لو اختاروا الضمة حركة مرافقة للنون لما تحقق المطلوب وهو المخالفة ولأصبحت الصيغة ثقيلة؛ ذلك أن الضمة أثقل الحركات. ولم يكن اختيار الكسرة ممكناً لأن ذلك يُحدث مماثلة مع الياء في حالتي النصب والجر، والمخالفة هي المطلوبة. ثم إن تحريك نون جمع المذكر السالم بالكسرة يجعلها تتساوى مع نون المثنى المحركة بالكسرة أيضاً، لذلك اختاروا الفتحة لخفتها من جهة، ولأنها تحقق المخالفة التامة مع الكسرة الطويلة (الياء: ī) في حالتي النصب والجر ومخالفة جزئية مع الضمة الطويلة (الواو: ū) في حالة الرفع من جهة أخرى. كما أنها

(١) ابن جني، **الخصائص** ١١٢/١.

(٢) ابن هشام، جمال الدين (ت٧٦١هـ/١٣٦٠م)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ت، ص ٣٩.

تحدث مخالفة بين نون جمع المذكر السالم ونون المثنى، وكان ذلك على النحو التالي:

مسلمون : muslimūn ← مسلمونَ : muslimūna

مخالفة الضمة الطويلة (ū) بالفتحة القصيرة (a) مخالفة جزئية

مسلمين : muslimīn ← مسلمينَ : muslimīna

مخالفة الكسرة الطويلة (ī) بالفتحة القصيرة (a)

وهذا هو رأي محمد جواد النوري في هذه المسألة، قال: "ففي حالة جمع المذكر السالم، تضاف إلى الاسم المفرد لاحقة الضمة الطويلة، وهي ما اصطلح على تسميتها في التراث الواو والنون، وذلك في حالة وقوع الاسم المجموع جمع مذكر سالماً مرفوعاً، ولاحقة الكسرة الطويلة، وهي ما اصطلح على تسميتها في التراث الياء والنون، وذلك في حالة وقوع الاسم المجموع جمع مذكر سالماً منصوباً أو مجروراً. بيد أن حركة النون لا ترد مماثلة في حركتها لأي من الحركتين السابقتين عليها. ومن أمثلة ذلك جمعا المذكر السالمان التاليان:

كاتب ← كاتبونَ : kātib ← kātibūna

كاتب ← كاتبينَ : kātib ← kātibīna

إنّ لزوم حركة الفتحة للنون المسبوقة بضمة طويلة أو كسرة طويلة في حالتي جمع المذكر السالم هو – فيما نرى – نوع من المخالفة الصوتية بين الحركات المتجاورة.[1] والواقع أن المخالفة هنا لم تحدث بين حركتين متجاورتين، بل بين حركتين تفصل النون بينهما.

ويرى رمضان عبد التواب أنه لم تحدث هنا مخالفة، وأنّ الأصل في نون جمع المذكر السالم أن تكون مفتوحة، قال في أثناء حديثه عن علة كسر نون المثنى، وأنّ الأصل فيها هو الفتح: "بدليل أنها لا تزال مفتوحة في نظيرتها في جمع المذكر"[2]. وتابعه في هذا الرأي فوزي الشايب فقال: "أمّا بالنسبة لنون جمع المذكر السالم، فالأصل في حركتها هو الفتح، وليس السكون كما زعموا"[3].

أمّا علماء السلف فلهم في هذه المسألة آراؤهم، ومن ذلك رأي الأخفش (ت٢١٥هـ/٨٣٨م)

(١) النوري: من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، ص ١٠٢ – ص ١٠٣.

(٢) عبد التواب: التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية، ص ١٦٩.

(٣) الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٣٩١.

فقد قال: "وإنما صارت هذه مفتوحة ليفرق بينها وبين نون الاثنين، ذلك أنّ نون الاثنين مكسورة أبدا"(١) فالعلّة عنده علة دلالية وليست علة صوتية. فهذه الفتحة علامة للتمييز بين نون المثنى ونون جمع المذكر السالم. وأظن أنّ هذه العلة ضعيفة؛ ذلك أن التمييز بين النونين يتضح من جهة المعنى واللفظ أكثر مما يتضح من جهة الحركات.

ويرى المبرد أنّ نون جمع المذكر السالم إنّما حُركت للتخلص من التقاء الساكنين، أي أنّ الأصل فيها أن تكون ساكنة، قال: "وإنما حُركت نون الجمع ونون المثنى لالتقاء الساكنين"(٢).

وفسّر سبب اختيار الفتحة لتحريك هذه النون دون أُختَيها (الضمة والكسرة) تفسيراً صوتياً يستقيم مع ما ذهب إليه معظم الدارسين المحدثين، ذلك أنّ اختيار الفتحة دون أُختَيها إنما كان لتحقيق نوع من المخالفة الصوتية، قال: "فحركت نون الجمع بالفتح لأنّ الضم والكسر لا يصلحان فيها؛ وذلك لأنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها(٣)، أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات والضمات مع الياء والواو، ففتحت".(٤)

ويرى ابن جني كذلك أن نون جمع المذكر السالم أصلها التسكين، قال: "نون التثنية، ونون الجمع، والتنوين هؤلاء كلهنّ سواكن، فلما اجتمع ساكنان هي والحرف الساكن بعدها كسرت لالتقائهما ".(٥) والأرجح إنما كان تحريك نون المثنى ونون الجمع لتصحيح النظام المقطعي؛ وذلك لئلا يتشكل مقطع مديد مرفوض في حال تسكين هذه النون. أمّا اختيار الفتحة فإنما كان لتحقيق نوع من المخالفة الصوتية. أما نون التنوين فهي ساكنة أصلاً وما زالت ساكنة ولم تحرك. لأنه لا يلتقي في الكلمة المنونة ساكنان كما يرى علماء السلف، ولا يتشكل مقطع مرفوض، لذلك بقيت النون ساكنة على أصلها. وأشار ابن جني في موطن آخر إلى أنّ تحريك نون الجمع بالفتح كان لتخفيف الجهد المبذول ومن أجل التناسق الصوتي، ويتفق هذا مع ما ذهب إليه المحدثون في تفسيرهم لهذه الظاهرة. قال: "وقبل نون الجمع واو أو ياء، وهي ثقيلة، ففتحوا النون ليعتدل الأمر"(٦). فقوله:

---

(١) الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ/ ٨٣٨م)، **معاني القرآن**، تحقيق فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٠، ١٤/١.

(٢) المبرد، **المقتضب** ٦/١.

(٣) كان علماء السلف يرون أن ما قبل الحركات الطويلة (حروف المد) تحرك بحركات قصيرة من جنسها، فما قبل الألف محرك بالفتحة، وما قبل الواو محرك بالضمة، وما قبل الياء محرك بالكسر.

(٤) المبرد، **المقتضب** ٦/١

(٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ /١٠١٩م)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣، ١١٣/١.

(٦) **المصدر** السابق، ٤٨٨/٢

"ليعتدل الأمر" تحتمل هذه المعاني.

**ثالثاً: نون المثنى**

ومن صور المخالفة بين الحركات ما حدث مع نون المثنى إذ حُركت بالكسر مخالفة للفتحة الطويلة (الألف: ā) في حالة الرفع؛ ولأن ذلك لا يُحدثُ مماثلة تامة ولا مكروهة مع شبه الحركة الياء (y) في حالتي النصب والجر، هذا من جهة، ومخالفة لحركة نون جمع المذكر السالم من جهة أخرى، فكانت غاية هذه المخالفة صوتية ودلالية في وقت واحد.

ويظن الباحث أنّ البداية كانت في حالة الرفع، ثم انسحب الأمر على الحالتين الأخريين (النصب والجر) طرداً للباب على وتيرة واحدة، إذ ليس من المقبول أن تكون نون المثنى محركة بحركة ما في حالة الرفع، وبحركة أخرى في حالتي النصب والجر، خاصة أنّ هذه الحركة ليست حركة إعراب ولا بناء. لتلك كانت الكسرة هي الحركة الوحيدة التي حُرّكت بها نون المثنى رفعاً ونصباً وجراً. يُضاف إلى ذلك أن تحريك نون المثنى بالكسرة في حالتي النصب والجر يعتبر مخالفة صوتية للعنصر الأوّل من عنصريّ الحركة المزدوجة (ay) باعتباره العنصر الأوضح من الناحية السمعية. فكانت هذه الكسرة مخالفة لتلك الفتحة. ويتضح ذلك مما يلي:

- **في حالة الرفع:**

مسلمانْ : muslimān ← مسلمانِ : muslimāni

مخالفة الفتحة الطويلة (ā) بالكسرة القصيرة (i)

- **في حالتي النصب والجر:**

مسلمينْ : muslimayn ← مسلمينِ : muslimayni

مخالفة الفتحة القصيرة (a) بالكسرة القصيرة (i)

يقول هنري فليش(Henri Fleish): "وكذلك الحال في لاحقة المثنى، حيث كسرت النون، فقيل (انِ) دون (انْ) فيقال: بابانِ: bābāni في ← بابانْ: bābāna ".[1]

ويرى الباحث أن سبب اختيار الكسرة – إضافة لما ذكر سابقاً – دون الضمة، يعود إلى كون الضمة ثقيلة، فكيف بها إذا اجتمعت مع شبه الحركة الياء ؟ فبالتأكيد ستكون أثقل في حالتي النصب والجر لاجتماعها مع الياء. هذا من الناحية الصوتية، ولكن أظن أنّ للمسألة بعداً دلالياً، ذلك أنّ الكسرة لا توهم أن تكون هنا علامة إعرابية، فالعرب عندما أرادوا التخلص من التقاء الساكنين

(١) فليش: **العربية الفصحى**، ص ٤٨-٤٩.

عمدوا إلى تحريك أولهما بالكسرة. وقد فسر ابن يعيش سبب اختيارهم الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين بقوله: "وإنما وجب في التقاء الساكنين التحريك بالكسر لأمرين، أحدهما: أن الكسرة لا تكون إعراباً إلاّ ومعها التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة، وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين ولا تنوين يصحبهما، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة لا يتوهم أنها إعراب وهي الكسرة".(١)

ويرى رمضان عبد التواب أنّ صيغة المثنى متطورة عن صيغة كانت النون فيها محركة بالفتحة، حيث حدثت المخالفة بين الفتحة الطويلة والفتحة القصيرة، وفي ذلك يقول: "ومن المخالفة الصوتية المؤثرة في العربية كذلك: المخالفة بين حركتي الفتح المتتاليتين، إذا كانت الأولى منهما طويلة، إذ تتحول الثانية منهما في هذه الحالة إلى كسرة، فالأصل في نون المثنى هو الفتح، غير أنها كسرت تبعاً لهذا القانون".(٢)

أما دليل رمضان عبد التواب على أنّ الأصل في حركة نون المثنى هو الفتح لا الكسر فمن الركام اللغوي، ذلك أنّ النون من كلمة "سَتَانِ" محركة بالفتح لا الكسر، وفي ذلك يقول: "ويدليل بعض الأمثلة التي بقيت على الأصل القديم، وهي ما نسميه نحن "بالركام اللغوي"، مثل "سَتَانِ" في مثل قولهم: "سَتَانِ أخوك وأبوك" أي هما متفرقان، فهو تثنية سَتٌ".(٣)

أما ابن يعيش فله في "سَتَانِ" رأيه، فالنون فيها محركة بالفتح أصلاً، قال: "ومما سمي به الفعل في حال الخبر (سَتَانِ) ومسماه افترق وتباعد وهو مبني على الفتح وربما كسروا نونه، والفتح المشهور، وإنما بني لوقوعه موقع الفعل المبني وهو الماضي نحو افترق وبَعُدَ. وقال الزجاج: إنما بني لأنه على وزن فعلان فهو مخالف لأخواته، إذ ليس في المصادر ما هو على هذه الزنة فبني لذلك، وهذا ضعيف . . . . وتحريكه لالتقاء الساكنين، وهما النون والألف قبلها، وإنما فتح اتباعاً للفتحة قبله؛ لأن الفتحة حركة مسماه وهو الفعل الماضي".(٤)

يلحظ أنّ ابن يعيش لم يُشر إلى أنّ "سَتَانِ" مثنى "سَتٌ" ولكنه ذكر أنها مصدر على رأي الزجاج، بل لقد نص هو على ذلك، قال: "وقيل إن "سَتٌ" الذي "سَتَانِ" مصدره فعل مضموم"(٥)، وذكر أن الحركة فيها حركة بناء، أو حركة إتباع. وهذا لا يتفق مع ما ذهب إليه رمضان عبد التواب.

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل** ٩/١٢٧.

(٢) عبد التواب، **التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية**، ص ١٦٨-١٦٩.

(٣) **المصدر السابق**، ص ١٦٩.

(٤) ابن يعيش، **شرح المفصل** ٤/٣٦.

(٥) **المصدر السابق**، ٤/٣٧.

ويرى المبرد وابن جني أن الأصل في هذه النون هو التسكين، وما تحريكها إلا للتخلص من التقاء الساكنين، لاعتبارهم الألف من الصوامت وهو ساكن. قال المبرد في معرض حديثه عن التثنية: "والزائدة الثانية النون وحركتها الكسرة، وكان حقها أن تكون ساكنة، ولكنها حُرِّكت لالتقاء الساكنين"(١).

أما ابن جني فقال: "نون التثنية ونون الجمع والتنوين هؤلاء كلهن سواكن، فلما اجتمع ساكنان هي والحرف الساكن بعدها كُسرت لالتقائهما".(٢) فعلّة تحريك نون المثنى عند ابن جني بالكسرة علة صوتية، ذلك أن التحريك حدث – حسب رأيه – منعاً لالتقاء الساكنين. ولكن ابن جني ذكر في موطن آخر أن كسر نون المثنى جاء مخالفة للألف، قال: "وكانت نون التثنية أولى بالكسر من نون الجمع لأن قبلها ألفاً، وهي خفيفة، والكسرة ثقيلة، فاعتدلا".(٣) وبهذه المخالفة تتحقق الخفة ويقل الجهد المبذول.

لكنّ رمضان عبد التواب حاول التأكيد على أن "سَتَانْ" مثنى "سَتْ" وهي من الركام اللغوي الذي بقيت حركة النون فيه هي الفتحة، قال: "ومن لم يقنعه هذا المثال، فلينظر في نون التوكيد المشددة، وهي مفتوحة – كما نعرف – في "يضربنْ" و "تضربنْ" وما إلى ذلك، غير أنها مكسورة في مثل "يضربانْ" بسبب المخالفة المذكورة".(٤)

ورأي فوزي الشايب في هذه المسألة لا يختلف عن رأي رمضان عبد التواب، إلا أنه أضاف أن في "سَتَانْ" لغة بكسر النون "سَتَانِ" وهذا ما ذكره ابن يعيش. يقول الشايب: "فقد جاء فيها (سَتَانِ)، أي تطور الفتح فيها إلى الكسر، فوجود (سَتَانْ و سَتَانِ) يقطع بأنّ أصل حركة نون المثنى هي الفتحة".(٥)

ويرى الباحث أن مفردة واحدة لا تعمم حكماً ولا تقرر قاعدة، كما أنه ليس بالضرورة أن يكون الأصل بالفتح حتى يصح قولنا بالمخالفة، فلعل النون جاءت مكسورة من أصل وضعها مخالفة للفتحة الطويلة (الألف: ā) في حالة الرفع. ومن هنا فليس بالضرورة أن تكون صيغة المثنى المكسورة النون متطورة عن صيغة سابقة مفتوحة النون. و فوزي الشايب نفسه أشار في موطن آخر إلى أن مجموعة مفردات من ظاهرة معينة لا تعطي صورة واضحة عن تلك الظاهرة، قال في

(١) المبرد: **المقتضب** ١٥٣/٢.

(٢) ابن جني: **سر صناعة الإعراب**: ١١٣/١.

(٣) **المصدر السابق**: ٤٨٨/٢.

(٤) عبد التواب: **التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية**: ص ١٦٩.

(٥) الشايب: **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**: ص ٣٠٩.

أثناء حديثه عن استخدام النون للتفريق بين المثلين الصامتين: "بيد أن هذه المفردات المتفرقة لا تعطينا صورة واضحة عن مدى استخدام العربية للنون في هذا المجال"(١). وهذا يؤيد ما ذهبتُ إليه من أنّ كسر النون من "سْنْانِ" لا يقرر حكماً عاماً.

أما محمد جواد النوري فيرى أنّ نون المثنى حُرّكت بالكسر في حالة الرفع مخالفة للفتحة الطويلة، أمّا في حالتي النصب والجر فهو يرى أنّ المقطع الأخير من صيغة المثنى المشتمل على الحركة المزدوجة (ay) قد ضعف حتى كأنّ شبه الحركة الياء شابهت الفتحة، فلذلك حُرّكت النون بالكسر تقوية لهذا المقطع، وفي ذلك يقول: "أما في حالتي النصب والجر، فقد وردت النون مسبوقة بالحركة المزدوجة المؤلفة من الفتحة (a) والياء الساكنة (y) ومتلوّة بكسرة ay-n-i ويعدُّ التسكين الطارئ على الياء الواقعة في نهاية مقطع، بمثابة إضعاف لها، لما قرره اللغويون القدامى من كون الحروف الساكنة ضعيفة، فكأنها بذلك شابهت الفتحة، مما استدعى تقوية هذا الضعف بحركة قويّة هي الكسرة".(٢)

والباحث لا يرفض هذا الرأي، لكنه يرى أنّ التفسير على أساس المخالفة الصوتية أقوى، ذلك أنه لو كانت المسألة مسألة تقوية مقطع ضعيف لكانت تقويته بالضمة أولى لكونها أقوى من الكسرة، ولأنها لا تحدث مماثلة – إن كانت المخالفة هي المطلوبة – في الحالات الإعرابية الثلاث.

**رابعاً: نون الأفعال الخمسة**

ومن قبيل المخالفة الصوتية يُمكن تفسير سبب كسر نون الأفعال الخمسة عندما تكون مسندة إلى ألف الاثنين (يفعلان وتفعلان) فقد حُرّكت النون بالكسرة مخالفة للفتحة الطويلة، وحملاً لها على صيغة المثنى المرفوع لما بينهما من تشابه في اللاحقة (الألف والنون: ān) كما في:

يكتبان : yaktubān ← yaktubāni

تكتبان : taktubān ← taktubāni

مخالفة الفتحة الطويلة (ā) بالكسرة القصيرة (i)

وعند إسناد هذه الأفعال إلى واو الجماعة، وكذلك ياء المخاطبة، تحرك النون فيها بالفتحة مخالفة للحركتين الطويلتين الكسرة والضمة (ī، ū) وذلك على النحو التالي:

يكتبون : yaktubūn ← yaktubūna

(١) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٣٦٠.

(٢) النوري، من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، ص ١٠٤.

تكتبون : taktubūn ← taktubūna

تكتبين : taktubīn ← taktubīna

مخالفة الحركتين الطويلتين (ū، ī)
بالحركة القصيرة (a)

ولعلّ تحريك نون الأفعال الخمسة المسندة إلى واو الجماعة وياء المخاطبة بالفتحة لم يكن فقط من أجل المخالفة الصوتية، فقد يكون حملاً لهذه الفئة من الأفعال على جمع المذكر السالم لما بينهما من تشابه في اللواحق (الواو والنون: ūn، والياء والنون: īn). وليس بالضرورة أن تكون صيغة الأفعال الخمسة الحالية متطورة عن صيغة سابقة لم تكن النون فيها محركة بالحركة المرافقة لها الآن، وإنما جاءت الحركة في أصل وضعها مخالفة للحركة الطويلة التي تسبقها، سواء كانت الكسرة أو الفتحة.

أما فوزي الشايب فيرى أن المخالفة الصوتية في صيغة الأفعال الخمسة لم تحدث إلا في حالة إسناد هذه الأفعال إلى ألف الاثنين (يفعلان وتفعلان) إذ حُركت النون بكسرة قصيرة مخالفة للفتحة الطويلة. أما في حالة إسناد هذه الأفعال إلى واو الجماعة (يفعلون وتفعلون)، وإسنادها إلى ياء المخاطبة (تفعلين) فإن حركة النون بقيت على حالها، حيث إن الأصل فيها أنها مفتوحة، وبقيت مفتوحة على حالها التي جاءت عليها. (١) لكن هذا لا ينفي أن تكون هذه الحركة في أصل اختيارها كانت من أجل إيجاد نوع من المخالفة الصوتية كما أشير إليه سابقاً.

ورأي علماء السلف في هذه المسألة هو أنّ نون الأفعال الخمسة إنما حُركت منعاً لالتقاء الساكنين (النون مع الألف أو الواو أو الياء) وجميعها حركات طويلة إلا أنها صوامت ساكنة في عرف القدماء. أما اختيار الفتحة والكسرة فكان حملاً لها على المثنى وجمع المذكر السالم من جهة ومخالفة للواو والياء من جهة أخرى. وفي هذا يقول ابن يعيش: "وكانت مكسورة مع ضمير الاثنين نحو يضربانِ وتضربانِ؛ وذلك لالتقاء الساكنين، كما كان كذلك في تثنية الأسماء لا فرق بينهما، وكانت مع الواو والياء في مثل يضربون وتضربين مفتوحة لثقل الكسرة بعد الياء والواو كما كان كذلك في الجمع"(٢). وفي عبارته الأخيرة (لثقل الكسرة بعد الواو والياء) إشارة صريحة لتحقيق نوع من المخالفة الصوتية، والغاية الرئيسة للمخالفة هي تحقيق السهولة في النطق، وتقليل الجهد المبذول. ويرى الباحث أنه ربما يكون الأصل في نون المثنى ونون جمع المذكر السالم ونون

(١) انظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٣٩٢، وعبد التواب، التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية، ١٦٩.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ٨/٧.

الأفعال الخمسة هو التسكين؛ ذلك لأن الحركات علامات إعراب أو بناء (دوالّ على الحالة الإعرابية)، وبما أن هذه الأصناف من الكلام، أعني المثنى وجمع المذكر والأفعال الخمسة جميعها معربة، وعلامات إعرابها الحروف لا الحركات، إذن فلا داعي لتحريك أواخرها من الناحية الإعرابية، ومن هنا فعلّة التحريك علّة صوتية تتصل بتشكّل مقطع مديد مقفل بصامت في حال تسكينها، وهذا المقطع مرفوض في العربية كما هو معروف، لذلك لجأت العربية إلى تحريك أواخر هذه الصيغ للتخلص من هذا المرفوض، واختارت الحركات المناسبة للتخلص من المقطع المرفوض من جهة، ولتحقيق المخالفة الصوتية من جهة أخرى. ويتضح ذلك من الأمثلة الآتية:

**١ - المثنى:**

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مسلمانْ | : | musli/mān | ← | مسلمانِ | : | musli/mā/ni |
| | | مقطع مديد | | | | اختفاء المقطع |
| | | مرفوض | | | | المديد |

ومثله في حالتي النصب والجر

**٢ - جمع المذكر السالم:**

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مسلمونْ | : | musli/mūn | ← | مسلمونَ | : | musli/mū/na |
| | | مقطع مديد | | | | اختفاء المقطع |
| | | مرفوض | | | | المديد |

ومثل هذا في حالتي النصب والجر.

**٣ - الأفعال الخمسة:**

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يسلمانْ | : | yusli/mān | ← | يسلمانِ | : | yusli/mā/ni |
| تسلمانْ | : | tusli/mān | ← | تسلمانِ | : | tusli/mā/ni |
| يسلمونْ | : | yusli/mūn | ← | يسلمونَ | : | yusli/mū/na |
| تسلمونْ | : | tusli/mūn | ← | تسلمونَ | : | tusli/mū/na |
| تسلمينْ | : | tusli/mīn | ← | تسلمينَ | : | tusli/mī/na |
| | | مقطع مديد | | | | اختفاء المقطع المديد |
| | | مرفوض | | | | المرفوض |

**خامساً: نون التوكيد الثقيلة**

وعلى أساس المخالفة الصوتية يمكن تفسير سبب كسر نون التوكيد الثقيلة عندما تقع بعد فتحة طويلة (ā)، وذلك نحو: لتدرسانْ: latadrusānni فجاءت نون التوكيد بعد الفتحة الطويلة،

لذلك خالفت حركتها الحركة السابقة لها، فكانت الحركة التي تحقق المخالفة هي الكسرة.ومثله أيضا الفعل المسند إلى نون النسوة المؤكد بالنون، نحو: لتدرسنانْ. ومثله كذلك المخالفة بين حركة النون وحركة الحرف الذي يسبقها في حرفي الجر(منْ) و(عنْ) لتصبح في الوصل(منَ) و(عنَ) نحو:من الساعة وعنَ الساعة. والغاية من تحريك النون في هذه الحالة هو التخلص من التقاء الساكنين.

ويرى علماء السلف أن نون التوكيد الثقيلة حُرّكت منعاً لالتقاء الساكنين، واختيرت الكسرة دون غيرها من الحركات لغرض دلالي، وفي هذا يقول ابن يعيش: "والنون الخفيفة ساكنة، والشديدة نونان، الأولى منهما ساكنة، فاجتمع ساكنان (يقصد الألف والنون الأولى) فكرهوا ضمها أو كسرها؛ لأنّ ضمها يُلبس بفعل الجمع، وكسرها يُلبس بفعل المؤنث، كقولك في فعل الجمع لا تضربن وفي فعل المؤنث تضربن"(١).

**سادساً: بعض الصيغ الصرفية**

**أ - بعض صيغ جموع التكسير**

وعلى أساس المخالفة الصوتية كذلك يمكن تفسير قلب الألف ياء في صيغة منتهى الجموع "مفاعيل" ومفردها "مفعال" ويتضح ذلك من المثال الآتي:

مفتاح : miftāh ← مفتاح : mafātāh ← مفاتيح : mafātīh

بنية عميقة أو مرحلة افتراضية — قلب الألف ياء مخالفة لألف الصيغة

فألف التكسير ثالثة، وألف المفرد خامسة، حدثت بينهما مخالفة صوتية فراراً من ثقل النطق بالمثلين في هذه الصيغة، فقلبت الألف الثانية ياء مخالفة للألف الأولى، ولم يكن بالإمكان حدوث العكس؛ لأنّ ألف التكسير هي ألف الصيغة الدالة على هذا اللون من الجمع ولا سبيل إلى قلبها أو إبدالها، ولا بد من الإبقاء عليها حفاظاً على الصيغة. فكانت هذه المخالفة بين حركتين طويلتين متماثلتين:

ī + ā ← ā + ā

ومثل "مفاعيل" "فعالين" جمع فِعْلان وفَعْلان وفُعْلان نحو: سرحان وشيطان وسلطان. فلو لم تقلب ألف المفرد ياءً عند الجمع لكانت الصيغة (فعالان)، وذلك على النحو التالي:

| المفرد | | |
|---|---|---|
| سلطان ← | سلاطان ← | سلاطين |
| sultān ← | salātān ← | salātīn |
| | مرحلة افتراضية أو بنية عميقة | إبدال الفتحة الطويلة (ā) كسرة طويلة (ī) مخالفة للفتحة الأولى |

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٣٧/٩.

ففي هذه الصيغة حدثت مخالفة صوتية بين الفتحتين الطويلتين، وذلك بإبدال الفتحة الثانية كسرة طويلة: ā + ā ← ī + ā

ومثل ما سبق أيضاً يُمكن تفسير كسر همزة صيغة الجمع المنتهية بـ (ان) نحو: إخوان ومثلها عبدان، إذ جاء كسر أولهما مخالفة صوتية للفتحة الطويلة الواردة في الصيغة (ان). وقد أشار هنري فليش(Henri Fleish) إلى هذه الحالة من المخالفة فقال: "وتحدث هذه المخالفة أيضاً في بعض جموع التكسير المنتهية بـ (ان: ān) نحو: إخوان: ihwān< وعبدان: ibdān> في أخوان وعيدان".(١)

ويمكن تفسير إبدال إحدى الواوين المجتمعتين في أول الكلمة من بعض الجموع همزة على أنه نوع من المخالفة الصوتية، ومن ذلك: وواق تصبح أواق، وكذلك وواصل تصبح أواصل. وقد أشار القدماء والمحدثون إلى هذه المسألة. قال سيبويه: "وإذا التقت الواوان أولاً أُبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك".(٢) وقال المبرد: "واعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي واوان إحداهما طرف من غير علّة".(٣) وقال ابن جني: "فلما التقت في أول الكلمة واوان هُمزت الأولى منهما".(٤) فإذا علمنا أن الواو حرف ثقيل فإن اجتماع الواوين أثقل. قال الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ/١٢٨٧م): "اعلم أنهم استثقلوا اجتماع المثلين في أول الكلمة، . . . فالواوان إذا وقعتا في الصدر – والواو أثقل حروف العلة – قلبت أولاهما همزة وجوباً".(٥)

وإنما قلبت الواو المستثقلة همزة لا ياء لفرط التقارب بين الواو والياء، والهمزة أبعد شيئاً، فلو قلبت ياء لكان كأن اجتماع الواوين المستثقل باقٍ.(٦) قال ابن يعيش: "والعلة في ذلك أن التضعيف في أوائل الكلم قليل، وإنما جاء منه ألفاظ يسيرة من نحو (ددن) وأكثر ما يجيء مع الفصل نحو (كوكب) و (ديدن) فلما نَدَرَ في الحروف الصحاح امتنع في الواو لثقلها".(٧)

قال المهلهل:

**ضربت صدرها إليّ وقالت  يا عديًّا لقد وقتك الأواقي**

---

(١) فليش، **العربية الفصحى**، ص ٤٩.

(٢) سيبويه، **الكتاب** ٤/ ٣٣٣.

(٣) المبرد، **المقتضب**، ١/ ١٤٩.

(٤) ابن جني، **سر صناعة الإعراب** ٢/ ٨٠٠.

(٥) الاستراباذي، رضي الدين (ت ٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢، ٣/ ٧٦.

(٦) **المصدر السابق** ٣/ ٧٨.

(٧) ابن يعيش، **شرح المفصل** ١٠/ ١٠.

فالأواقي جمع واقية، وأصلها وواق، فهمزت الأولى. (١)

وقال آخر:

**فإنك والتأبين عروة بعدمـــــا أدعاك وأيدينـــا إليه شوارع**

**لكا لرجل الحادي وقد بلغ الضحى وطير المنايا فوقهن أواقـــع**

وأواقـــع جمـــع واقعة(٢). ومثـــل أواقي أواسط جمع واسط وأصلها وواسط. (٣) قـــال بروكلمـــان: (C. Brockelman) " إذا تـــوالى فـــي العربيـــة مقطعان يبـــدآن (بالـــواو) فإنّ الـــواو الأولـــى تخالف إلى همزة مثل: وواق ← أواق"(٤).

ومثل أواصل وأواق الأولى والأُوَل مؤنث الأوّل وجمعه، فإن الأصـــل فيهمـــا أن يكونـــا: (ووُلى) و (وُوَل)، ولكنهما في العربية أُولى وأُوَل، وليس ذلك إلا أثر من آثار قانون المخالفة كمـــا يرى رمضان عبد التواب. (٥)

ومثل ما سبق وائل وأوائل، وناييف ونيائف، إذ اجتمع في نيايف مثلان (يـــاءان) بينهمـــا الألف، والألف حاجز ضعيف أو غير حصين كما يقول النحاة.

ويرى عبد الصبور شاهين أنّ إبدال إحدى الواوين همزة في أوّل الكلمة إنما كـــان بـــسبب الصعوبة المقطعية، ذلك أنه يرى أنّ وواصل تبدأ بحركة والنظام المقطعي فـــي اللغـــة العربيـــة لا يسمح بالبدء بالحركة، فهمزوا أوّل الكلمة تصحيحاً للنظام المقطعي. (٦)

ويرى الباحث أن (وواصل) ومثيلاتها مما يبدأ بواوين ليس في أوّله حركة حتـــى تخـــالف النظام المقطعي للغة العربية، وإنما تبدأ بشبه حركة تليها شبه حركة من جنسها تفصل بينهما حركة قصيرة ويتضح ذلك من كتابتها الصوتية: (wawāṣil) وأرى أنّ الذي دعاهم إلـــى إبـــدال إحـــدى الواوين (الأولى منهما) همزة، إنما هو ثقل اجتماع الواوين؛ لأنّ الواو الواحدة ثقيلة، فكيف بالواوين إذا اجتمعتا، وفي هذا الإبدال حدثت المخالفة، وتحققت السهولة في نطق الكلمة. فإن قيل إنّ الهمـــزة المحققة أثقل من الواو، قلنا إنّ العدول عن الصعب إلى ما هو أصعب منه في المخالفة يـــؤدي إلـــى الاستخفاف كما يرى ابن جني، وهذا ما أُشير إليه في موطنه من هذا البحث .

---

(١) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ٨٠٠/٢.

(٢) **المصدر السابق** ٨٠١/٢.

(٣) **المصدر السابق**، ٨٠١/٢.

(٤) بروكلمان، **فقه اللغات السامية**، ص ٧٧.

(٥) عبد التواب، **التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية**، ص ١٦٨.

(٦) شاهين، عبد الصبور، **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٦٦، ص ٩٢.

ب - إحدى وأحدى

ومثله أيضاً يمكن تفسير سبب كسر همزة إحدى على أساس من المخالفة الصوتية، ذلك أنّ الأصل في إحدى ← أحدى قياساً على المذكر أحد، لكن كُسرت همزة إحدى مخالفة صوتية للفتحة الطويلة (الألف: ā) التي هي علامة التأنيث فيها. ويرى برجشتراسر(G.Bergstrasser) أنّ مؤنث (أحد) لا يبنى على هذه الصيغة في غير اللغة العربية. (١)

وقد ذكر هنري فليش(Henri Fleish) أنّ هذه الصيغة ناتجة عن المخالفة الصوتية، قال في معرض حديثه عن المخالفة "كما تحدث في المؤنث إحدى: ihdā< بدلاً من أحدى: ahdā<". (٢)

ومن صور المخالفة بين الأمثال في أشباه الحركات، إبدال الياء واواً عندما اجتمعت ياءان في (الحييان) وهو (الحيوان)، فقلبت الياء التي هي لام الكلمة واواً لتوالي الياءين ليختلف الحرفان. (٣) قال ابن جني: "هذا مذهب الخليل وسيبويه وأصحابهما، إلاّ أبا عثمان فقد ذهب إلى أن الحيوان غير مبدل الواو وأن الواو فيه أصل". (٤) ويرى الباحث أنه إذا لم تكن الواو في (الحيوان) أصلاً، فإن إبدال الياء واواً، والواو أثقل من الياء، إنما كان من أجل المخالفة بين المثلين، لأنّ توالي الأمثال مكروه، فعدلوا عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لتحقيق المخالفة، وذلك للتخلص من توالي الأمثال طلبا للخفة التي تنتج عن المخالفة، فسبب الخفة هو المخالفة وليس الثقل. وقد ورد في الخصائص باب في مثل هذه المسألة أطلق عليه ابن جني: "باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب الاستخفاف"، قال فيه "اعلم أنّ هذا موضع يدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته، وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه، ليختلف اللفظان، فيخفا على اللسان"(٥). وأضاف: "وذلك نحو الحيوان، ألا ترى أنه عند الجماعة – إلاّ أبا عثمان – من مضاعف الياء، وأن أصله حييان، فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو، وهذا مع إحاطة العلم بأنّ الواو أثقل من الياء، لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك. وإذا كان اتفاق الحروف الصحاح القوية الناهضة يكره عندهم حتى يبدلوا أحدها ياء . . . . كان اجتماع حروف العلّة مثلين أثقل عليهم". (٦) ومثل الحيوان الديوان، إذ إن أصلها الدووان، لكنهم أبدلوا الواو الأولى ياءً كما فعلوا في الحيوان مخالفة صوتية بين المثلين. قال ابن جني في تفسير ذلك :"نعم، وإذا كانوا

(١) برجشتراسر: **التطور النحوي للغة العربية**، ص ١٢٢.

(٢) فليش: **العربية الفصحى**، ص ٤٩.

(٣) ابن جني: **سر صناعة الإعراب** ٥٨٩/٢.

(٤) **المصدر السابق** ٥٨٩/٢ – ٥٩٠.

(٥) ابن جني: **الخصائص** ٢٠/٣.

(٦) **المصدر السابق**: ٢٠/٣.

قد أبدلو الياء واوا كراهية لالتقاء المثلين في الحيوان فإبدالهم الواو ياءً لتلك أولى بالجواز وأحرى . وذلك قولهم: ديوان ، واجليواذ .وليس لقائل أن يقول: فلما صار دوّان إلى ديوان فاجتمعت الواو والياء وسكنت الأولى، هلاّ أبدلت الواو ياءً لتلك؛ لأن هذا ينقض الغرض، ألا تراهم إنما كرهوا التضعيف في دوّان، فأبدلوا ليختلف الحرفان، فلو أبدلوا الواو في ما بعد للزم أن يقولوا: ديّان فيعودوا إلى نحو مما هربوا منه من التضعيف، وهم قد أبدلوا الحييان إلى الحيوان ليختلف الحرفان، فإذا أصارتهم الصنعة إلى اختلافهما في ديوان لم يبق هناك مطلب"[1]. فالغاية من كل هذا هي المخالفة بين المثلين طلبا للخفة.

**ج - بعض صيغ المصادر**

ومن باب المخالفة الصوتية يمكن تفسير سبب كسر همزة المصدر (إفعال) الذي فعله (أفعل) مفتوح الهمزة على أساس المخالفة الصوتية، وذلك على النحو التالي:

أسلم : >aslama مصدره إسلام : >islām

وهنا حدثت مخالفة صوتية بين حركة الهمزة والفتحة الطويلة (ألف الصيغة) من جهة، ومخالفة أخرى بين حركتين في كلمتين بينهما ارتباط صرفي (أفعل ← إفعال) من جهة أخرى. ذلك أنّ كلاً منهما مرتبطة بالأخرى. وقد أشار بروكلمان(C. Brockelman) إلى هذه الحالة من المخالفة، قال: "في العربية القديمة تخالف الفتحة القصيرة إلى كسرة قصيرة قبل الفتحة الطويلة أو بعدها، مثل مصدر فعل السببية >alʕtala ← >iʕtāl [2]

ومثله أيضاً مصدر الفعل: فاعل ← فعال: نحو:

قاتل : kātala مصدره قتال : kitāl

وكذلك الأمر بالنسبة لمصدر الفعل الثلاثي: فَعَل ← فعالة: نحو:

درس : darasa مصدره دراسة : dirāsah

فالفعل مفتوح الفاء ومصدره مكسورها، والذي سوّغ القول بالمخالفة في هذا المثال وسابقه هو ما بين الفعل ومصدره من ارتباط صرفي من جهة، وما في المصدر ذاته من مخالفة بين الفتحة الطويلة (ألف الصيغة) والكسرة القصيرة التي هي حركة الفاء منه من جهة أخرى.

**د - اسم الآلة**

ومثل ما سبق أيضاً يُمكن تفسير سبب كسر الميم من صيغ اسم الآلة: مفعَل ومفعال ومفعلة، فالميم فيها جميعاً محركة بالكسرة، ولعلّ اختيار الكسرة هنا دون أختيها (الضمة والفتحة)

(١) ابن جني، **الخصائص** ٣/٢٠-٢١.

(٢) بروكلمان، **فقه اللغات السامية**، ص ٧٧.

غايته إحداث مخالفة صوتية مع فتحة العين الطويلة أو القصيرة. وأمثلة ذلك: مِكبس ومِلعقة ومِفتاح، فكلها مكسورة الميم مفتوحة العين.

**هـ - اسم الفعل أو ( ما بُنيَ على فعالِ )**

يمكن أن يفسّر تحريك آخر اسم الفعل من الصيغة القياسية (فَعالِ) بالكسر على أساس المخالفة الصوتية بين حركة آخر (فَعالِ) التي هي الكسرة والفتحة الطويلة (الألف: ā) التي هي ألف الصيغة. فابن يعيش يرى أن الأصل في هذه الصيغة أن تكون ساكنة الآخر (فَعالْ)، ولكنه حُرّك بالكسرة (علامة بناء) وذلك لأمرين: أولهما أنّ هذا الباب (باب فعالِ) مؤنث، والكسر من علم التأنيث. وثانيهما أنه كُسر على حد ما يوجبه التقاء الساكنين.[١]

ومهما يكن سبب تحريك آخر (فَعالِ) بالكسر، فإنّ المخالفة الصوتية بين الفتحة الطويلة (ā) والكسرة القصيرة (i) قد تحققت وذلك على النحو التالي:

نَزالْ : nazāl ← نَزالِ : nzāli

البنية العميقة — مخالفة بين الفتحة الطويلة وحركة اللام

والذي يلحظ على هذه الصيغة أنّ مقطعاً مرفوضاً يتشكل فيها في حالة كونها ساكنة الآخر (فَعالْ)، لذلك حُرّك آخر هذه الصيغة للتخلص من هذا المقطع المرفوض، فتغير نظام الصيغة المقطعي بالحركة، وتوضيح ذلك:

nazāl ← nazāli

مقطع مديد (ص ح ح ص) — اختفاء المقطع المديد المرفوض

**و - بعض الأسماء المنسوبة**

وعلى أساس المخالفة الصوتية كذلك يُمكن تفسير ما جرى في صيغة النسب إلى: نَمِر ودئل وإبِل، إذ إنّ الأصل في النسب إلى هذه الأسماء أن تكون على وزن (فَعَلي) بكسر العين، لكنها جاءت مفتوحة العين في كل من: نَمَريّ، أبَليّ ودوَليّ، وذلك مخالفة لياء النسب[٢].

**ز - اسم الفاعل من الفعل الأجوف**

ويمكن تفسير ما جرى في اسم الفاعل المشتق من الفعل الثلاثي الأجوف، وما جرى في بعض صيغ الجموع كما في صيغتي: فواعل وفعائل على أساس المخالفة الصوتية، وقد أشار هنري

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل** ٥٠/٤.

(٢) انظر: الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب** ٢١/٢ والشايب، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، ص ٢٨٧.

فليش(Henri Fleish) إلى هذه الحالة من المخالفة، فقال: "كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه، كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة، وكذلك الواو مع الكسرة، هذه الكراهة تفسر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة من المخالفة عند إبدال الواو والياء همزة، فاسم الفاعل من الفعل الأجوف بالواو أو بالياء مثل قاول تصبح "قائل"، وكذلك بايع تصبح "بائع". ويحدث هذا في جموع التكسير على فواعل وفعائل، فيقال في فوايد فوائد، وفي عجاوز عجائز".(١)

إنّ ما جرى في اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الأجوف هو نوع من المخالفة الصوتية، ذلك أن هذه الصيغة تحتوي على مزدوج حركي صاعد مرفوض (wi و yi) لم تبق العربية عليه إلا في بداية الكلمة بشكل عام. أما إذا وقع في حشو الكلمة فإن العربية التزمت بالمخالفة بين عنصريه ، وذلك في الأفعال والصيغ الاسمية المشتقة منها كاسم الفاعل والمفعول(٢). وقد تبقي العربية على هذا النوع من المزدوجات الحركية في الحشو كما تبقي عليها في البداية؛ وذلك لغايات دلالية وصيغ صرفية. إضافة إلى أن بعض الصيغ قد تبقى كما هي وتتخلف عن القاعدة. ويتضح هذا النوع من المخالفة من اسمي الفاعلين: (قاول: kāwil) و (بايع: >bāyi). وللتخلص من هذا المزدوج المرفوض لجأت العربية إلى المخالفة بين عنصري هذا المزدوج، وذلك بحذف شبه الحركة والإبقاء على حركة. وبعد حذف شبه الحركة تشكل محظور لغوي وهو أنّ المقطع الثاني أصبح مبدوءاً بحركة هي الكسرة القصيرة المتبقية من المزدوج الحركي، وهذا مرفوض في نظام العربية المقطعي، إذ لا يبدأ المقطع في العربية بحركة، فلجأت العربية إلى تحقيق هذه الكسرة، وبتحقيقها تخلقت الهمزة، أو لنقل جيء بالهمزة لتصحيح النظام المقطعي، وتقوية لجوف الكلمة الضعيف، إذ إنّ الهمزة صامت وقفيّ حنجريّ نبريّ قويّ تصلح لمثل هذا. وبهذا تكون اللغة قد خالفت بين عنصري المزدوج المرفوض من جهة، وحافظت على سلامة النظام المقطعي، إذ عوّضت عن المحذوف بما هو أقوى منه من جهة أُخرى(٣).

ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| kāwil | ← | kā-il | ← | kā>il |
| bāyi< | ← | bā-i< | ← | bā>i< |
| البنية العميقة | | حذف شبه الحركة للمخالفة بين عنصري | | تحقق الهمزة تصحيحاً للنظام المقطعي |

(١) فليش: **العربية الفصحى**، ص ٤٧.

(٢) انظر: الشايب: **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، ص ٤٠٨ – ٤٠٩.

(٣) للاطلاع على تفاصيل هذه المسألة انظر: خريسات: محمود: **الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٨، ص ١٧٢ – ١٨٢.

المزدوج المرفوض

قال هنري فليش(Henri Fleish) في ما تبدل الواو أو الياء منه همزة إذا كانت متطرفة، وذلك لتشكل المزدوج المرفوض: "هنا تتم المخالفة، بإبدال الواو أو الياء همزة ثم يشيع هذا الإبدال بوساطة القياس الموحد في صيغ أخرى، ففي جمع التكسير مثلاً بزنة أفعال من الأصل (عدو) يقال: أعداءٌ: a<dāun> بدلاً من (أعداوٌ: a<dāwun>) في حالة الرفع، و (أعداءِ: a<dāin>) بدلاً من (أعداوِ: a<dāwin>) في حالة الجر. وأمّا أعداءً: a>dāan< بدلاً من (أعداواً: a>dāwan<) في حالة النصب فقد جاءت على قياس سابقتيها، رغم انعدام الضرورة التي أوجبت قلب الواو همزة في الحالتين السابقتين. فالمخالفة في هذه الحالات كلها كانت عامة ولازمة"[١]. ومثل ذلك قلائد وخزائن وغيرهما.

وما قيل عن اسم الفاعل يُمكن أن يُقال هنا من أنّ ما جرى في (أعداءٌ) ومثيلاتها يمكن أن يفسّر على أساس من المخالفة الصوتية بين عنصري المزدوج المرفوض، وذلك على النحو التالي:

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أعداوٌ | ← | أعدا - ُن | ← | أعداءٌ |
| >a<dāwun | | >a<dā-un | | >a<dā>un |
| البنية العميقة | | حذف شبه الحركة للمخالفة بين عنصري المزدوج المرفوض | | تحقق الهمزة تصحيحاً للنظام المقطعي |

ففي المرحلة الثانية التقت حركتان التقاءً مباشرا هما الفتحة الطويلة والضمة القصيرة(اعدا ُن) وهذا مرفوض في النظام المقطعي للغة العربية، فتكونت الهمزة للتخلص من هذا المرفوض (اعداءٌ) .

**ح- صيغة "افتعل"**

ويمكن أن نعتبر ما حدث في صيغة "افتعل" وسائر مشتقاتها في ما يخص الفعل المثال الواوي واليائي من إبدال أنه نوع من المخالفة الصوتية. ذلك أنه يتشكل مزدوج حركي صاعد مرفوض (wi و yi)، لذلك لجأت العربية إلى المخالفة بين عنصريه للتخلص من المرفوض وهو اجتماع الياء والكسرة، والواو والكسرة، وكله في العربية ثقيل فأبدل من الياء أو الواو تاء، وذلك للتخلص من الثقل من جهة، ولتسهيل عملية الإدغام من جهة أخرى[٢]. وتالياً توضيح ذلك:

(١) فليش، **العربية الفصحى**، ص ٤٨.

(٢) للإطلاع على تفاصيل هذه المسألة انظر: خريسات، محمود، **التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية**، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢، ص ٥٤ وما بعدها.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| وَزَنَ | : | wazana | ← >iwtazana | ← >ittazana |
| يَسَرَ | : | yasara | ← >iytasara | ← >ittasara |
| | | | البنية العميقة (iw و iy) | التخلص من المزدوج المرفوض وحدوث الإدغام |

**ط- اسما المكان والزمان**

وعلى أساس المخالفة الصوتية يمكن تفسير مجيء بعض صيغ اسمي المكان والزمان على غير الوزن الذي وضع لها، فمن المعروف أنّ اسمي المكان والزمان يشتقان من الفعل الثلاثي على وزن (مَفْعَل) بفتح العين إذا كان المضارع مفتوح العين أومضمومها، لكن جاءت أسماء زمان ومكان مكسورة العين والقياس فيها الفتح، ومن ذلك المسجِدُ والمشرِقُ والمغرِبُ والمنبِتُ المنسِكُ وكلها مكسورة العين والقياس فيها يقتضي أن تكون مفتوحة العين.

ويرى الباحث أن هذه الحالة يمكن تفسيرها على أساس المخالفة الصوتية، ذلك أن الكسرة هنا جاءت لتحدث مخالفة صوتية مع فتحة الميم. إلا أنّ عبد الصبور شاهين يرى أن هذه الألفاظ ربما جاءت مخالفة للقاعدة لأنها لم يقصد بها التعبير عن اسم الزمان أو المكان بالمعنى النحوي[1]. بل هي أسماء لأماكن معينة، فهي إطلاقات خاصة لا تندرج تحت شروط الصيغة.[2]

**سابعاً: بعض النماذج من القراءات القرآنية**

يُمكن تفسير ما ورد في بعض القراءات القرآنية في بعض آيات الذكر الحكيم على أنه نوع من المخالفة الصوتية، ومن ذلك:

أ- قراءة عبد الله بن مسعود: ﴿**الكبر عتيّاً**﴾[3] بفتح العين و ﴿ **أولى بها صليّاً**﴾[4] بفتح الصاد. وقد أنكر ابن مجاهد ذلك وقال: "لا أعرف لهما في العربية أصلا"[5]. وخالف ابن جني(ت ٣٩٢هـ/١٠١٨م) ابن مجاهد في هذا الإنكار، وقال: "لا وجه لإنكار ابن مجاهد ذلك؛ لأنّ له في العربية أصلاً ماضياً وهو ما جاء من المصادر على فعيل نحو: الحويل والأويل والتسخير

(١) هكذا ورد العبارة والأصح أن يقول: من الناحية الصرفية بدلاً من قوله من الناحية النحوي؛ لأنّ اسم الزمان واسم المكان من المباني الصرفية وليسا من المعاني النحوية.

(٢) شاهين، عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٢٠

(٣) سورة مريم، الآية: (٧٠)

(٤) سورة مريم، الآية: (٨)

(٥) ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، منشورات وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٩٩٩، ٣٩/٢.

والنخير"[١] والحويل جودة النظر والقدرة على التصرف، والأويل الذهاب والاستحالة.

ويرى الباحث أنّ هاتين القراءتين يُمكن تفسيرهما على أساس المخالفة الصوتية، حيث قرأ ابن مسعود بالفتح، والأصل هو الكسر؛ وذلك ليخالف الياء في "**عتيا**" و "**صليا**".

ب- ومن ذلك أيضاً قراءة الفضل الرقاشي ﴿ **وإيّاكَ نستعين** ﴾[٢] بفتح الهمزة. قال ابن جني: "فأما فتح الهمزة فلغة فيها: إيّاك وأيّاك وهيّاك وهياك، والهاء بدلٌ من الهمزة".[٣] ولكن يمكن تفسير سبب فتح الهمزة من "أيّاك" على أنه مخالفة صوتية للياء المشددة التي تلي الهمزة.

ج- ومنه أيضاً قراءة: ﴿ **ولا تقربا هذه الشُّجرَة** ﴾[٤]. بكسر الشين. قال ابن جني: "ومن ذلك قال عباس: سألت أبا عمرو عن (الشَّجرة) فكرهها، وقال: يُقرأ بها بزاير مكة وسودانها. وقال هارون الأعور عن بعض العرب: نقول: الشُّجرة. وقال ابن أبي اسحق: لغة بني سليم الشُّجرة".[٥] ويمكن تفسير هذه القراءة، بكسر الشين من الشُّجرة على أنها حالة من حالات المخالفة الصوتية بين الحركات. فقد توالت ثلاث حركات قصيرة متماثلة (ثلاث فتحات)، فجاءت قراءة الشُّجرة بكسر الشين لإحداث مخالفة صوتية بين هذه الأمثال:

>ašijarah ← >ašajarah

د- ومثله أيضاً قراءة يحيى وإبراهيم: "**ما سألْتُم**"[٦] بكسر السين، ويرى ابن جني أنّ في هذه القراءة نظر، ذلك أن هذه الكسرة إنما تكون في أول ما عينه معتلة. أو في فَعِل إذا كانت عينه معتلة. وأن الفاء في هذا الباب لا تكسر إلا والعين ساكنة أو مكسورة، وأما أن تكسر الفاء والعين مفتوحة في الفعل فلا.[٧] وقال: "فإذا كان كذلك فقراءتهما " سألتم" مكسورة السين مهموزة غريب . . . فأمّا قراءته "سألتم" فعلى أنه كسر الفاء على قول من قال: "سِلْتُمْ " كخفتم، ثم نتبه بعد ذلك للهمزة، فهمز العين بعدما سبق الكسر في الفاء، فقال "سألتم" فصار ذلك من تركيب اللغة".[٨]

وما قيل في ما سبق من قراءات يُمكن أن يُقال هنا، فالسين ربما جاءت مكسورة مخالفة صوتية لفتحة الهمزة التي تليها؛ وذلك للتخلص من توالي الحركتين المتماثلتين.

---

(١) ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ٣٩/٢.

(٢) سورة **الفاتحة**، الآية: ٥.

(٣) ابن جني، **المحتسب** ٣٩/١.

(٤) سورة **البقرة**، الآية: ٣٥.

(٥) ابن جني، **المحتسب** ٧٣/١ –٧٤.

(٦) سورة **البقرة**، الآية ٦١.

(٧) ابن جني، **المحتسب**، ٨٩/١.

(٨) **المصدر السابق**، ٨٩/١.

هـ- وقرأ يحيى والأعمش وطلحة:﴿ **فَتِمسكُم النار**﴾ [1] بكسر التاء. فقد توالت أربع حركات قصيرة (أربع فتحات) فحولف بينها بكسرة واحدة على الأقل. فكانت هذه القراءة بكسر التاء، والأصل فيها أن تكون مفتوحة. قال ابن جني: "هذه لغة تميم، أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسوراً، نحو: علمت: تِعلم، وأنا إعلم، وهي تِعلم . . . وكذلك " **فَتِمسكُم النار**"[2].

و- ومما ورد من هذه القراءات أيضاً، قراءة الحسن: "**والأَنجيل**"[3] بفتح الهمزة. قال ابن جني: "هذا مثال غير معروف النظير في كلامهم؛ لأنه ليس فيه (أفعيل) بفتح الهمزة. ولو كان أعجمياً لكان فيه ضرب من الحجاج".[4] ويرى الباحث أن الهمزة في (الإنجيل) فُتحَتْ مخالفة صوتية للكسرة الطويلة (الياء:ī) الإنجيل ← الأَنجيل.

ز- وقرأ الحسن كذلك: "**ينحتون**"[5] بفتح الحاء، والأصل كسرها. قال ابن جني: "أجود اللغتين:" نَحَتَ: يَنحِت، بكسر الحاء، وفتحها لأجل حرف الحلق الذي فيها، كسَحَر يسْحَر. [6] ولعل ابن جني قد اعتبر وجه القراءة بكسر الحاء أجود من فتحها لما في ذلك من مخالفة صوتية بين حركتي الياء والتاء: i + a ← a + a

ويرى حسام النعيمي أنّ المخالفة هنا تكون بين حركة العين في الماضي وحركتها في المضارع. قال: "ويبدو أنه (يقصد ابن جني) قد جعل الكسر أجود لما فيه من مخالفة بين حركة العين في الماضي والمضارع، وهو ما حرصت عليه اللغة في الأعم الأغلب من ألفاظها، ومعنى ذلك أنه إذا ورد لفظ بصورتين الأولى مخالفة للماضي، والثانية موافقة، كان التفضيل لما خالف الماضي؛ لأنه جاء على وفق الكثرة لا القلة".[7]

ح- يرى سمير ستيتية أنّ في قراءة الحسن: "**والمقيمي الصلاة**"[8] بنصب الصلاة مخالفة صوتية، قال: "قد تحل حركة إعرابية محل حركة إعرابية أخرى في قراءة الحسن، وبيان ذلك أن الحسن قرأ: " **والمقيمي الصلاة**" بنصب الصلاة، وقرأ الجمهور بجرها. والظاهرة لها بعدان، أحدهما صوتي، والآخر نحوي. أما البعد الصوتي فيتمثل في المخالفة بين "المقيمي" التي تنتهي بحركة هي ياء المد، و "الصلاة" التي هي في الأصل مجرورة؛ لأنها مضاف إليه. فلما نصبت

(١) سورة هود، الآية: ١١٣.
(٢) ابن جني، المحتسب ١/١٣٠.
(٣) سورة آل عمران، الآية ٣
(٤) ابن جني، المحتسب، ١/١٥٢.
(٥) سورة الحجر، الآية: ٨٦.
(٦) ابن جني المحتسب ٢/٥.
(٧) النعيمي، حسام، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، ١٩٨٠، ص ٢١٣ – ٢١٤.
(٨) سورة الحج، الآية: ٣٥.

حدثت المخالفة الصوتية.[١] ويرى ابن جني أنّ الموطن هنا ليس موطن إضافة، قال: "أراد المقيمين، فحذف النون تخفيفاً، لا لتعاقبها الإضافة . . . .، كما لا يتعرف بها ما فيه الألف واللام، وهو " **والمقيمي الصلاة**"[٢].

ومثل "**والمقيمي الصلاة**" قول عمرو بن امرئ القيس الخزرجي أو قيس بن الخطيم: [٣]

**الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ولائهم نطف**

قال سيبويه: لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون.[٤] وقال محقق الكتاب معلقاً على البيت السابق: "وشاهده كالذي قبله في إعمال الحافظين مع حذف نونها على نية إثباتها؛ لأنها لا تعاقب الألف واللام".[٥] وعلى هذا الأساس نصب (الصلاة) يكون قد جاء على الأصل باعتبارها مفعولاً به وليس مخالفة صوتية لـ (المقيمي) ولا سيما أنّ جمهور النحاة مع إعمال اسم الفاعل المعرّف بأل دون قيد أو شرط، سواء في ذلك أكان دالاً على الماضي أو الحال أو الاستقبال وهذا ما يراه الباحث.

ط- قرأ أبو مجلّز: "بالغدوّ والإيصال"[٦]. قال ابن جني هو مصدر أصلنا: دخلنا في وقت الأصيل.[٧] فإن كان المقصود المصدر فالإيصال هو الوجه المراد ولا مخالفة فيها، وهي تناسب (الغدو) أكثر من مناسبة (الأصال) باعتبار الغدو مصدر الفعل غدا، وبهذا الوجه يتحقق الطباق الذي يُمكن أن يكون هو المقصود في الآية الكريمة، أي أول النهار وآخره.

أمّا إذا كانت (الإيصال) باعتبارها صورة أُخرى لـ (الأصال) جمع أصيل، فإن مخالفة صوتية قد حدثت بين الفتحتين الطويلتين بقلب الأولى منهما ياءً: ā + ā ← ā + ī وإنني أرجح الوجه الأول، أي أنّ الإيصال مصدر ولا مخالفة فيه، وإذا كانت كذلك، فإن قراءة (الأصال) تكون قد حدثت فيها مماثلة صوتية، وذلك بقلب الياء ألفاً: ā + ī ← ā + ā

هذه نماذج مختلفة من المخالفة الصوتية التي تبيّن أن للمخالفة الصوتية بين (العلل وأشباهها) أثراً واضحاً في بناء الكلمة العربية، بحيث لا يمكن تجاهل هذه الظاهرة في أيّ دراسة صوتية أو صرفية.

---

(١) ستيتية، سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الحسن البصري، **مجلة الدراسات الإسلامية**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، ع٨، ١٩٩٤، ص ٢٠١.

(٢) ابن جني، **المحتسب**، ٨٠/٢.

(٣) سيبويه، **الكتاب** ١٨٥/١.

(٤) **المصدر السابق** ١٨٦/١.

(٥) **المصدر السابق** ١٨٦/١ حاشية رقم (١)

(٦) **سورة الرعد**، الآية (١٥)

(٧) ابن جني، **المحتسب** ٣٥٦/١ .

**خلاصة البحث:**

يتبين القارئ لهذا البحث أنّ للمخالفة الصوتيّة بين الحركات وأشباهها أثراً ملحوظاً في بناء الكلمة العربيّة لا يمكن تجاهله، وذلك واضح من خلال النماذج التي عُرضت في هذا البحث، فليس من المعقول أن تكون اللغة تجري على ألسنة الناس بطريقة عشوائية دون وجود نظام لغوي محدد يضبطها. فهي لا تسير في مراحل عمرها على نحو من الصدفة، ولكنها محكومة بقوانين صوتيّة لا تكاد تتجاوزها، ولا يعني جهلنا بهذه القوانين أنها غير موجودة. ومهمة الباحث أن يبحث عنها، يكتشفها ولا يخترعها، فهي موجودة وبحاجة إلى البحث عنها، لمعرفة كيف يحدث التطوّر اللغوي في الظواهر اللغويّة المختلفة. فالظاهرة اللغويّة موجودة على حالها، ومهمة اللغوي أن يفسّر كيف حدث التطوّر فيها ولِمَ كان ذلك ولم يكن غيره.والمخالفة الصوتيّة إحدى الظواهر اللغوية الكثيرة التي تسعى إلى تخفيف الجهد المبذول على الناطق، وقد اتضح ذلك من خلال النماذج المعروضة في هذا البحث، فالكسرة المرافقة لنون المثنى وتاء جمع المؤنث السالم المنصوب، والفتحة المرافقة لنون جمع المذكر السالم ونون الأفعال الخمسة لم تأتِ صدفة، وكذلك الحال بالنسبة لبقية النماذج المعروضة، وهدف ذلك التسهيل على الناطق باللغة، فاللغة ميّالة في تطوّرها نحو السهولة والتيسير، ومن ذلك محاولة التخلص من توالي الأمثال بالمخالفة بينها للتخلص من الثقل الناجم عن توالي الأمثال في الكلمة العربية.

## رموز الكتابة الصوتيّة المستعملة في البحث

| الصوامت | | | شبه الحركة | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الهمزة | : | > | الواو شبة الحركة | : | w |
| الباء | : | b | الياء شبه الحركة | : | y |
| التاء | : | t | | | |
| الثاء | : | ṯ | | | |
| الجيم | : | J̲ | **الحركات القصيرة** | | |
| الحاء | : | ḥ | الفتحة القصيرة | : | a |
| الخاء | : | ḫ | الضمة القصيرة | : | u |
| الدال | : | d | الكسرة القصيرة | : | i |
| الذال | : | ḏ | | | |
| الراء | : | r | | | |
| الزين | : | Z | **الحركات الطويلة** | | |
| السين | : | s | الفتحة الطويلة | : | ā |
| الشين | : | š | الضمة الطويلة | : | ū |
| الصاد | : | ṣ | الكسرة الطويلة | : | i |
| الضاد | : | ḍ | | | |
| الطاء | : | ṭ | | | |
| الظاء | : | ẓ | **الحركة الممالة** | | |
| العين | : | < | الفتحة الممالة | : | ē |
| الغين | : | ġ | الضمة الممالة | : | ō |
| الفاء | : | f | | | |
| القاف | : | ḳ | | | |
| الكاف | : | k | | | |
| اللام | : | L | | | |
| الميم | : | m | | | |
| النون | : | n | | | |
| الهاء | : | h | | | |